الفرصة السكانية في الأردن

"وثيقة سياسات"

تشرين أول ٢٠٠٩

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٩/١٢/٥٢٥٨)

الفرصة السكانية في الأردن

"وثيقة سياسات"

تشرين أول ٢٠٠٩

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات II
قائمة الجداول IV
قائمة الأشكال والملاحق والمرفقات V
الملخص التنفيذي VI

١- تمهيد ١
٢- الفرصة السكانية ٣
٢-١ مفهومها ٣
٢-٢ الانتفاع من الفرصة السكانية (دروس مستفادة من دول أخرى) ٤
٣- الواقع السكاني في الأردن ٥
٣-١ الواقع الديموغرافي ٥
٣-١-١ حجم السكان ونموهم ٥
٣-١-٢ التركيب العمري للسكان ٦
٣-١-٣ أسباب التغير السكاني ٦
٣-١-٤ عبء الاعالة ٨
٣-١-٥ كبار السن ٨
٣-٢ الواقع الاجتماعي والاقتصادي ٨
٣-٢-١ التعليم والتعليم العالي ٨
٣-٢-٢ الصحة ٩
٣-٢-٣ التدريب والتشغيل المهني والتقني ٩
٣-٢-٤ الوضع الاقتصادي ١٠
٤- الفرصة السكانية المتوقعة في الأردن ١١
٥- التأثيرات المتوقعة للفرصة السكانية ١٣
٥-١ الفرصة السكانية وحجم السكان ونموهم ١٣
٥-٢ الفرصة السكانية والتركيب العمري للسكان ١٥
٥-٣ الفرصة السكانية والأطفال ١٨
٥-٤ الفرصة السكانية وكبار السن ١٨
٥-٥ الفرصة السكانية والشباب ٢٠
٥-٦ الفرصة السكانية وعبء الاعالة ٢١
٥-٧ الفرصة السكانية والتعليم ٢١
٥-٨ الفرصة السكانية وسوق العمل ٢٣

٦- سياسات تحقيق واستثمار الفرصة السكانية ٢٥
٦-١ سياسات للاسراع بالتحول الديموغرافي، والوصول الى فترة الفرصة السكانية ٢٥
٦-١-١ سياسات الاستثمار في الصحة ٢٥
٦-١-٢ سياسات الاستثمار في التعليم والتعليم العالي ٢٦
٦-١-٣ سياسات تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ٢٦
٦-٢ سياسات للاستفادة من عوائد الفرصة السكانية ٢٧
٦-٢-١ سياسات توسيع سوق العمل ومرونته ٢٧
٦-٢-٢ سياسات الانفتاح الاقتصادي ٢٨
٦-٢-٣ سياسات تعبئة المدخرات وحفز الاستثمار ٢٨
٦-٢-٤ سياسات الحماية الاجتماعية ٢٩
٦-٣ سياسات الحماية الاجتماعية والاعداد لمرحلة ما بعد الفرصة السكانية ٢٩
٧- آليـة المتابعـة ٣٠

الملاحـق ٣١

المرفقـات ٣٦

قائمة الجداول

جدول ١. نسبة الإناث اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة	٧
جدول ٢. نسبة (٪) السكان في اعمار القوى البشرية (١٥-٦٤) سنة ونسبة الإعالة وفقاً للسيناريوهات الثلاثة	١٢
جدول ٣ أ. حجم السكان الأردنيين فقط وفقاً للسيناريوهات الثلاثة ولسنوات مختارة	١٤
جدول ٣ ب. حجم سكان الأردن (جميع الجنسيات) وفقاً للسيناريوهات الثلاثة ولسنوات مختارة	١٤
جدول ٤. حجم السكان بالنسبة للفئات العمرية موزعين وفقاً للسيناريوهين الاول والثاني	١٧
جدول ٥ أ. نسبة الأطفال ونسبة كبار السن وفقاً للسيناريوهين الاول والثاني	١٩
جدول ٥ ب. أعداد السكان الأطفال وأعداد السكان كبار السن وفقاً للسيناريوهين الاول والثاني	١٩
جدول ٦. أعداد الأفراد في سن التعليم العالي وبداية الحياة العملية وفقاً للسيناريوهين الأول والثاني	٢٠
جدول ٧. الأعداد المتوقعة للأفراد في سن رياض الأطفال (٤-٥ سنوات) والتعليم الأساسي (٦-١٥ سنة) والثانوي (١٦-١٧ سنة) وفقاً للسيناريوهين الاول والثاني	٢٢
جدول ٨. حجم قوة العمل وعدد فرص العمل المتوقع استحداثها حسب السناريوهين الأول والثاني	٢٤

قائمة الأشكال

شكل ١. معدل النمو السكاني السنوي المحسوب للفترات بين التعدادات السكانية	٥
شكل ٢ أ. سكان الأردن حسب مجموعات عمرية تعداد ١٩٧٩	٦
شكل ٢ ب. سكان الأردن حسب مجموعات عمرية مسح ٢٠٠٧	٦
شكل ٣. معدل الإنجاب الكلي	٧
شكل ٤ أ. مقارنة الهرم السكاني لعام ٢٠٣٠ حسب السيناريو الأول والثاني	١٥
شكل ٤ ب. مقارنة الهرم السكاني لعام ٢٠٣٠ حسب السيناريو الأول والثالث	١٥
شكل ٥. نسبة السكان في سن العمل ونسبة الإعالة حسب السيناريو الأول والثاني	٢١
شكل ٦. إسقاطات قوة العمل في الأعمار (١٥-٦٤ سنة) لسنوات مختارة	٢٤

قائمة الملاحق

ملحق ١. سيناريوهات وثيقة سياسات الفرصة السكانية	٣١
ملحق ٢. الافتراضات والمدخلات والمنهجية المتبعة في اجراء الاسقاطات السكانية لوثيقة سياسات الفرصة السكانية	٣٣
ملحق ٣. مؤشرات تحقيق النمو الاقتصادي (٪)	٣٥

المرفقات

مرفق ١. قائمة أعضاء اللجنة التوجيهية	٣٧
مرفق ٢. قائمة أعضاء اللجنة الفنية	٣٨

الملخّص التنفيذي

تأتي أهمية إعداد هذه الوثيقة من خلال التوقع الذي مفاده أن الأردن- كبقية البلدان التي شهدت معدلات إنجاب مرتفعة في الماضي القريب وآخذة في التناقص- على أعتاب تحوّل ديموغرافي تاريخي يحمل «فرصة سكانية» أو «نافذة إلى الفرصة الديموغرافية» تصاحبها تأثيرات مختلفة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية. وقد تكون على شكل تحديات في حال لم يتم استغلالها بشكل ملائم، وقد تكون فرصاً نافعة إذا ما تم رصدها والتخطيط والإعداد المسبق لها ويحدث ذلك بالتزامن مع تواصل الانخفاض في معدلات الإنجاب. وخلافاً للدول المتقدمة التي أُغلقت نافذتها الديموغرافية منذ عدة عقود، ما زالت النافذة الديموغرافية للعديد من الدول النامية ومنها الأردن لم تفتح على مصراعيها بعد.

وتظهر الفرصة السكانية عندما يبدأ نمو الفئة السكانية في أعمار القوى البشرية (الأفراد في الاعمار ١٥-٦٤ سنة) بالتفوق بشكل كبير على نمو فئة المعالين في الأعمار دون سن ١٥ سنة وفوق سن ٦٤ سنة.

ولتحديد توقيت حصول الفرصة ومدة دوامها، فقد تضمنت الوثيقة إسقاطات سكانية حتى عام ٢٠٥٠ للسكان المقيمين في الأردن (الأردنيين وغير الأردنيين)، كما تضمنت عرضاً لمنهجية المقارنة بين ثلاثة سيناريوهات، أحدها يفترض استمرار الوضع الديموغرافي الراهن على ما هو عليه مستقبلاً وثبات معدل الإنجاب الكلي عند مستوى ٣,٦ مولوداً للمرأة في سن الانجاب خلال فترة التوقعات التي امتدت من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠٥٠ (السيناريو الأول). أما السيناريو الثاني، فيتفق مع أهداف الأجندة الوطنية ويهدف إلى الوصول إلى معدل إنجاب كلي مقداره ٢,٥ مولوداً للمرأة في سن الانجاب بحلول عام ٢٠١٧، ويستمر المعدل بالانخفاض ليتساوى ومعدل الإحلال ٢,١ مولوداً للمرأة في سن الانجاب في عام ٢٠٣٠. أما السيناريو الثالث، فيتفق أيضاً مع أهداف الأجندة ولكنه يتوقع الوصول إلى معدل إنجاب كلي مساوٍ لمعدل الإحلال في عام ٢٠٤٠. علماً بأنه يمكن تحقيق الانتفاع الأمثل من العوائد الايجابية للفرصة السكانية إذا تواصل الانخفاض في معدلات الإنجاب حسب السيناريو الثاني أو الثالث، واذا ما توفرت بيئة سياسات مناسبة للاستفادة من هذه العوائد. وتشير نتائج الإسقاطات المختلفة إلى أنه من المتوقع أن يصل التحول الديموغرافي ذروته في بداية عقد الثلاثينات عندما تتجاوز نسبة سكان الأردن في أعمار القوى البشرية نسبة المعالين بدرجة كبيرة، حيث سيكون حوالي ٦٩٪ من سكان الأردن في أعمار القوى البشرية، بينما ستنخفض نسبة الأطفال بين سكان الأردن من ٣٦٪ حالياً إلى ٢٥,٥٪ في عام ٢٠٣٠ وإلى ٢٢٪ عام ٢٠٥٠. ونتيجة لذلك ستنخفض نسبة الإعالة العمرية من ٦٦ فرد لكل مئة شخص في أعمار القوى البشرية في الوقت الراهن إلى ٤٥ فرد عام ٢٠٣٠ [١].

ويتحقق هذا التحول الديموغرافي في التركيب العمري للسكان والمصحوب أيضاً بانخفاض في حجم الأسرة حسب السيناريو الثاني إذا استمر الانخفاض في مستويات الإنجاب حسب الأهداف المتوخاة والمستهدفة في الاستراتيجية الوطنية للسكان وخطة العمل الوطنية للصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة (المرحلة الثانية) والأجندة الوطنية. أما إذا بقيت مستويات الإنجاب في المستقبل على حالها الراهن كما في السيناريو الأول، فإن نسبة السكان في أعمار القوى البشرية لن ترتفع وستبقى على حالها تقريباً، كما ستبقى نسبة الإعالة العمرية عند مستويات عالية أيضاً.

وتُبين الوثيقة المنافع التي سيجنيها الأردن من الفرصة السكانية المنتظرة مقارنةً باستمرار الوضع الديموغرافي الراهن على حاله، ومن أهمها انخفاض حجم السكان بحوالي ١,٤ مليون نسمة في عام ٢٠٣٠ وبحوالي ٤,٦ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠. وسينعكس هذا على حجم الاحتياجات السكانية في كافة مجالات الحياة، إضافة إلى تغيّر التركيب العمري بانخفاض نسبة الأطفال إلى ربع السكان وانخفاض نسبة الإعالة العمرية إلى ٤٥ فرد لكل مئة فرد في أعمار القوى البشرية لتصبح قريبة مما هي في المجتمعات المتقدمة دون حصول ارتفاع في

(١) تختلف نسبة الإعالة العمرية وتقل كثيراً عن نسبة الإعالة الاقتصادية الحقيقية والتي تبين نسبة السكان إلى العاملين فعلاً منهم، وتبلغ هذه النسبة حالياً في الأردن حوالي ٥٠٠ شخص لكل مئة شخص عامل فعلاً (أي ٥ إلى ١)، وتبين هذه الوثيقة لاحقاً أسباب ارتفاع هذه النسبة، وأهم هذه الأسباب ارتفاع نسبة الأطفال إلى إجمالي سكان المجتمع الأردني من جهة، وما يصاحب ذلك من ارتفاع في نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً خاصة ربات المنازل من جهة أخرى.

إعالة كبار السن كما هو الحال في هذه المجتمعات، إضافة إلى انخفاض نسبة الأفراد في سن التعليم وكذلك أعدادهم خاصة في مرحلة رياض الأطفال ومرحلة التعليم الأساسي في الأجل القصير، وفي مراحل التعليم الأخرى في الأجل المتوسط والبعيد. بالاضافة الى المنافع الاقتصادية التي سيحققها الأردن من استغلال الفرصة السكانية، حيث سيرتفع حجم قوة العمل الأمر الذي سيساعد في تحريك عجلة الاقتصاد الأردني ورفد سوق العمل بالأيدي العاملة المؤهلة والمدربة إذا ما تم تطبيق السياسات المتعلقة بتأهيل وتدريب الكوادر العاملة من خلال برامج مدروسة لتلبية احتياجات السوق.

وتخلص الوثيقة لاقتراح سياسات لتحقيق واستثمار الفرصة السكانية وتعظيم الاستفادة من التغيرات التي تصاحبها، آخذين بعين الاعتبار بأن بعض هذه السياسات قد سبق وتطرقت لها وثيقة الأجندة الوطنية. هذا وتوزعت هذه االسياسات على ثلاث محاور رئيسة هي: سياسات للاسراع بالتحول الديموغرافي والوصول إلى فترة «الفرصة السكانية»، التي تضمنت ثلاث سياسات رئيسة أولها: سياسات الاستثمار في الصحة من خلال زيادة فعالية وكفاءة برامج الصحة الانجابية/ تنظيم الأسرة، ضمان التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالتوعية بقضايا الصحة الانجابية/ تنظيم الأسرة مع الأخذ بعين الاعتبار التقيد بتعاليم الشريعة الاسلامية وتأثير عامل العادات والتقاليد، وتعزيز السلوكيات الصحية لدى الشباب والمراهقين. ثانيها: سياسات الاستثمار في التعليم والتعليم العالي من خلال تحسين نوعية التعليم والنهوض بالوسائل التعليمية والتوجيه التربوي، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات ذات العلاقة داخل نظم التعليم وخارجها، لمساعدة الملتحقين بالتعليم الثانوي والعالي على اختيار المسارات التعليمية المناسبة لقدراتهم والمتواءمة مع المتطلبات التنموية، ومساعدة خريجي المراحل التعليمية المختلفة على الالتحاق بالعمل، وتطوير نشاطات البحث والتطوير في المراحل التعليمية المختلفة، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا السكانية. وثالثها: سياسات تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة من خلال زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل وتفعيل الخدمات المساندة لتمكين المرأة من الجمع بين التزاماتها الأسرية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة، والقضاء على التمييز في العمل ضد المرأة من أجل زيادة حصتها في قوى العمل المتوفرة. أما سياسات الاستفادة من عوائد الفرصة السكانية فقد تضمنت أربع مجموعات من السياسات بما فيها، أولاً: سياسات توسيع سوق العمل ومرونته للاستفادة من الفرص الحالية من خلال التشجيع على الانخراط في التعليم الثانوي المهني كبديل للتعليم الثانوي الأكاديمي، ربط مساقات التعليم بوصف الوظائف وشروط إشغالها والمهارات اللازمة لها، تعديل التشريعات سعياً لتدعيم دورالقطاع الخاص الوطني الأردني في التنميه الإقتصادية المستهدفه، زيادة مساهمة العمالة المحلية في قوة العمل، وترشيد معايير وإجراءات استقدام العمالة الوافدة، بالاضافة الى دعم قطاع المشاريع المتناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة من خلال توفير التسهيلات التمويلية والفنية، وتشجيع التشغيل الذاتي والريادة في إقامة المشاريع الفردية، ثانياً: سياسات الانفتاح الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو عالية من خلال تعزيز موقع المنتج الأردني في الأسواق العالمية، وتوطين التكنولوجيا والتقنية، ثالثاً: سياسات تعبئة المدخرات وحفز الاستثمار من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة التنافسية، إيجاد التشريعات والأطر القانونية التي من شأنها توسيع نشاط برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها لتعظيم تنافسيتها، وتوجيه المستثمرين للاستثمار في المناطق الأقل كثافة سكانية من خلال تفعيل التشريعات، وتأمين التسهيلات وتوفير البنية التحتية الداعمة للاستثمار بهدف توطين السكان والحد من الهجرة الداخلية لهم، رابعاً: ونظراً للنتائج الوخيمة التي قد تصاحب عدم الانتفاع الأمثل من الفرصة السكانية فقد أوردت الوثيقة سياسات للحماية الاجتماعية أبرزها؛ سياسات لتطوير برامج التمكين المجتمعي والارشاد الأسري وضمان استدامتها، بالاضافة الى سياسات لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتوسيع قاعدتها. وحيث أن الإعداد لمرحلة ما بعد الفرصة السكانية يتطلب التوجه لاعداد الاقتصاد والمجتمع على الوجه الأمثل؛ فقد تناولت الوثيقة في هذا الصدد مجموعة من السياسات العامة ضمت على سبيل المثال لا الحصر سياسة دعم الجهود المبذولة لاستحداث تأمينات جديدة تكون الحاجة اليها أكثر الحاحاً في ضوء معطيات الفرصة السكانية مثل: (تأمين التعطل عن العمل، تأمين الأمومة وغيرها)، توفير الدعم اللازم وبمختلف أشكاله لتوسيع نطاق الفئات والخدمات المشمولة بالتأمين، ومراجعة وإعادة صياغة الأنظمة التقاعدية بما يكفل مواءمتها واستفادتها من الفرصة السكانية، علماً بأنه سيتم التوسع بالسياسات الخاصة بالإعداد لمرحلة ما بعد الفرصة في المراحل المقبلة. وتختتم الوثيقة باقتراح آليات المتابعة ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنفذة حالياً.

١- تمهيـــد

يمثل العنصر البشري غاية التنمية وهدفها النهائي ولكنه يمثل ايضا أداتها، وتؤثر وترتبط القضايا السكانية ارتباطاً وثيقاً بالمبادرات الهادفة إلى تحقيق التنمية عامة والمستدامة بصورة خاصة. فارتفاع معدل النمو السكاني يستدعي تحقيق معدلات نمو اقتصادي بشكل يفوق معدل النمو السكاني بهدف رفع المستوى المعيشي للسكان، وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة التي تبحث عن عمل من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن العلاقة بين الموارد البشرية والتنمية لا تقتصر على حجم الموارد البشرية المتاحة فحسب، وإنما تشمل أيضاً – وعلى قدر كبير من الأهمية – نوعية هذه الموارد من حيث مؤهلاتها التعليمية وكفاءتها المهنية ومهاراتها، ويعتبر توفر مثل هذه القدرات والمهارات مدخلاً رئيسياً لتحقيق التنمية، في ظل بيئة اقتصادية وطنية ودولية تتسم بالتنافسية والانفتاح. وقد أخذت الدول تولي اهتماماً كبيراً للعلاقة الوثيقة بين التنمية ورفع قدرات مواردها البشرية، مما دعاها إلى زيادة استثماراتها في مجالات الصحة والتعليم والبحث والتطوير.

ورغم أن تأثير عدد السكان على الاقتصاد أمر اختلف عليه المختصون، إلا أن هناك اعترافاً متزايداً بأن التركيب العمري للسكان أهم من عددهم، لذا كان هو المحور الرئيس في هذه الوثيقة. ولهذا أصبح من الأهمية بمكان تقدير أعداد السكان والتعرف على تركيبهم العمري في السنوات المقبلة، من أجل تقدير احتياجاتهم وتلبيتها، والعمل على الاستجابة للتغير في الخصائص الديموغرافية لهم قبل الوصول إلى تلك السنوات بصورة تخدم المصالح الاستراتيجية للأردن وتؤثر إيجاباً في مستوى معيشة المواطنين.

وتعكس الوثيقة المنافع التي يمكن أن يجنيها الأردن من التخطيط والاستعداد اللازم للاستجابة المناسبة لحصول التغير الديموغرافي المنتظر في تركيب سكانه والفرصة السكانية المرافقة لهذا التغير، كما تبين التأثيرات التي قد يجلبها هذا التغير وبعض السياسات اللازمة للاستجابة لها. فتبدأ الوثيقة بتعريف مفهوم الفرصة السكانية التي تظهر عندما يبدأ نمو السكان في أعمار القوى البشرية (١٥-٦٤) س نة [٢] بالتفوق على نمو الفئات المعالة (الأطفال وكبار السن)، ثم تبين الوثيقة التأثيرات الإيجابية التي تصاحب الفرصة السكانية كما جاء في الدروس المستفادة من دول أخرى، إضافة لذلك توضح شروط تحقيق الفرصة السكانية والانتفاع منها، كما وتشير إلى تأثيرات هذه الفرصة وانعكاساتها على حجم السكان ومعدلات نموهم وعلى تركيبهم العمري وعبء إعالتهم وعلى حجم السكان في سن التعليم والشباب وعلى سوق العمل ممثلاً في حجم قوة العمل وفرص العمل الجديدة الواجب توفيرها. حيث أنه من المتوقع أن يساهم الاستثمار الإيجابي للفرصة السكانية في تحسين نوعية حياة المواطنين، وزيادة معدلات التشغيل، وخفض معدلات البطالة، والتمتع بمستويات عالية نسبياً من التنمية، وتحقيق وفورات في قطاعات التعليم والخدمات الاجتماعية المختلفة الناجمة عن التغيير في التركيب العمري للسكان نتيجة خفض معدلات الانجاب.

(٢) تم حساب السكان في سن العمل طبقاً للتعريف الدولي للسكان في سن العمل وهم من في سن ١٥ سنة إلى سن ٦٤ سنة وذلك تسهيلاً للمقارنات الدولية، علماً بأن قانون العمل الأردني ينص على أن الحد الأدنى للالتحاق بسوق العمل هو (١٦ سنة فما فوق)

ويأتي هذا العرض لاستثمار الفرصة السكانية كوثيقة وطنية شاملة واسترشادية مكملة ومساندة للأجندة الوطنية والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية الأخرى كالاستراتيجية الوطنية للسكان، وخطة العمل الوطنية للصحة الإنجابية/تنظيم الأُسرة واستراتيجيات التعليم والتدريب وغيرها. كما تراعي الوثيقة مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية مستندة في نهجها وتوجهاتها لغايات تحقيق الفرصة السكانية المذكورة بهدي الدين الاسلامي الحنيف وأحكامه السمحة، وحقوق الإنسان، والحق في التعليم، والرعاية الصحية والانجابية، والعمل، والعدالة، والرفاه، والتي كفلتها كافة المواثيق الوطنية والدولية.

هذا وقد أُعدت الوثيقة بأسلوب تشاركي وتفاعلي، حيث أوكلت الحكومة مهمة إعدادها إلى لجنة توجيهية، (مرفق رقم ١)، تم تشكيلها من الجهات ذات العلاقة ممثلة بالوزارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الأكاديمي والاعلامي والقطاع الخاص برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي. كما كُلف المجلس الأعلى للسكان بالقيام بدور المقرر والمنسق لأعمال هذه اللجنة. وقد انبثق عن هذه اللجنة لجان فنية، (مرفق رقم ٢)، ضمت ممثلين من معظم المؤسسات الوطنية والأهلية والخاصة برئاسة المجلس الأعلى للسكان. وقد أسهمت كافة هذه الأطراف بشكل كبير في إعداد الوثيقة، في حين قام المجلس الأعلى للسكان بدور المنسق الرئيس بين كافة الجهات ذات العلاقة خلال مرحلة الإعداد، وقد استغرق اعداد الوثيقة ما يُقارب السنتين، حيث تضمنت مرحلة الاعداد مجموعة من الاجتماعات بين أعضاء اللجان الفنية واللجنة التوجيهية من مؤسسات وخبراء للخروج بالاطار التفصيلي للعمل، والآلية التي سيتم من خلالها تنفيذ العمل، والصياغة الأولية للوثيقة ومراجعتها وتنقيحها، الى أن خرجت بالصورة التي هي عليه الآن. وتجدر الاشارة الى دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في دعم اعداد الوثيقة فنياً ومادياً، ودائرة الاحصاءات العامة التي قامت بتقديم الدعم الفني فيما يتعلق باسقاطات سوق العمل من حجم قوة العمل وفرص العمل المطلوبة، هذا وقد كان للمنظمات الدولية المختلفة دوراً هاماً في دعم الاعداد للوثيقة بما فيهم صندوق الأمم المتحدة للسكان، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

وقد تم عرض واعتماد مسودة الوثيقة من قبل أعضاء اللجنة التوجيهية بعد أن أُجريت مراجعات عدة مع الأخذ بعين الاعتبار التغذية الراجعة من الأعضاء، وفيما بعد تم رفع الوثيقة الى مجلس الوزراء الأكرم حيث تم مناقشتها واقرارها.

٢- الفرصة السكانية

٢-١ مفهومها

تمر الدول عادة بما يُسمى بالتحول الديموغرافي والذي يكون على أربعة مراحل على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: تكون معدلات الوفيات والخصوبة عالية جداً، وعليه فإن معدل النمو الاجمالي للسكان يكون متدنيا.

المرحلة الثانية: تميل معدلات الوفيات إلى الانخفاض نتيجة التقدم في الطب والصحة العامة ومن جهة أخرى تستمر معدلات الإنجاب بالارتفاع مما يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في معدل النمو السكاني.

المرحلة الثالثة: يبدأ معدل الإنجاب بالتراجع وينتج عن ذلك معدل نمو سكاني أقل وتغيرات كبيرة في التركيب العمري، حيث يتحول فيها التركيب العمري من تركيب فتي الى تركيب تكون السيادة فيه للسكان في أعمار القوى البشرية (١٥-٦٤ سنة)، حيث تصبح هذه الفئة قادرة على العمل واكتساب الدخل، ويميل الأفراد لادخار نسبة أكبر من دخولهم. وينخفض معدل الإعالة، وتتزايد فرص النمو الاقتصادي مع زيادة حجم قوة العمل، وارتفاع الميل للادخار، وتمكّن الزيادة في المدخرات من تمويل قدر أكبر من الاستثمارات. وتحدث الفرصة السكانية في هذه المرحلة والتي يبدأ فيها نمو فئة السكان في أعمار القوى البشرية (١٥-٦٤ سنة) بالتفوق بشكل كبير على نمو فئة المعالين في الأعمار دون سن ١٥ سنة وفوق سن ٦٤ سنة، وهنا تكون الحاجة أقل للاهتمام بشريحة صغار السن (دون ١٥ سنة).

المرحلة الرابعة: تنتقل الزيادة الكبيرة في السكان الذين كانوا في الفئة العمرية الصغيرة في المرحلة الثانية أعلاه، وفي سن العمل في المرحلة التالية إلى سن التقاعد، فيرتفع معدل الإعالة مرة أخرى. ويكون الارتفاع في هذه المرحلة نتيجة ارتفاع نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر)، الذين يعتمدون في إشباع احتياجاتهم على مدخراتهم ، أو على دعم أسرهم أو على الدولة.

ويتبين من المراحل الأربعة سالفة الذكر، أن الاقتصاد يتاح له خلال المرحلة الثالثة، فرصة الاستفادة من هذا التغير في التركيب العمري لدفع النمو دفعة كبيرة وتتاح هذه الفرصة لفترة زمنية محدودة حيث يعمل عدد أكبر من السكان، ويعيلون عدد أقل من صغار أو كبار السن. ولكن هذه الفرصة لا تستمر إلا لفترة محدودة، نتيجة تقدم هذه الفئة في السن، ودخولها مرحلة التقاعد في المرحلة الرابعة، فيزيد عدد المعالين مرة أخرى.

ويتحقق الانتفاع الأمثل من هذه الفرصة إذا تواصل واستدام الانخفاض في معدلات الإنجاب. والفرصة السكانية لا تأتي أُكلُها بنفسها إنما تحتاج إلى استجابات نحوها في سياق السياسات الاجتماعية والاقتصادية الكلية والقطاعية، إذ أنها تنبه واضعي السياسات إلى الكيفية التي يمكن بواسطتها أن ينتفع الأردن الآن وفي السنوات القادمة من النسب المرتفعة الحالية والمنتظرة من الشباب والبالغين ممن هم في سن العمل.

٢-٢ الانتفاع من الفرصة السكانية (دروس مستفادة من دول أخرى)

تحمل الفرصة السكانية في ثناياها العديد من الحوافز والآثار الإيجابية إذا ما أُحسن إدارتها وتوظيفها بحيث تسعى إلى تطوير وتحسين مستوى حياة الناس عامة، وقد بينت تجربة مجتمعات جنوب شرق آسيا أن الفرصة السكانية أدت إلى حصول تغيرات اقتصادية واجتماعية إيجابية، ومنها على سبيل المثال[٣]:

- تعاظم حجم قوة العمل مما قد أسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع مستوى الادخار لدى الأسر نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب وحجم الأسرة، حيث انخفض الإنفاق نتيجة لانخفاض عدد المواليد مما أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ الامر الذي مكن الأسر من الاستثمار في عدد أقل من الأطفال مما اتاح فرص تعليم افضل لهم، وعزز رأس المال البشري لأمر الذي أنعكس ايجابا على الاقتصاد والانتاجية.
- إتاحة مصادر إضافية لتمويل المشاريع الاستثمارية بما في ذلك رأس المال الاجنبي من خلال سياسات لاجتذابها واستثمارها في السوق، مما أدى إلى ازدياد حجم الاستثمار المحلي، الأمر الذي دفع بعجلة الاقتصاد وحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ساهمت في تحسين الأداء التنموي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المجالات.
- تحسن صحة الأبناء نتيجة تحسن مستوى التعليم والتغذية والأحوال المعيشية والمسكن وتزايد الاستثمار والإنفاق على الصحة، مما أدى إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة وبقاء الأفراد في سوق العمل لسنوات أطول، الأمر الذي خفف من الأعباء على الدولة في مجال مخصصات التقاعد والضمان الاجتماعي.
- تحسن نوعية تعليم صغار السن من جهة وتنمية مهارات البالغين أيضاً، ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة الأطفال مقارنة بباقي الفئات العمرية، وأدى هذا الانخفاض إلى انخفاض مستويات الإنفاق بشكل عام والإنفاق على تعليم الصغار بشكل خاص مما افسح المجال لاستثمار أكبر في تأهيل البالغين وتمكينهم من مواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية المتسارعة في كافة المجالات الحياتية، الأمر الذي ساهم بدوره في تعزيز قدرات العاملين وملاءمة المهارات المكتسبة لاحتياجات سوق العمل.
- تعزيز مكانة الإناث وصحتهن نتيجة ازدياد فرصهن في التعليم وارتفاع العمر وقت الزواج وإنجابهن لعدد أقل من الأطفال.
- ارتفاع نسبة الإناث في قوة العمل، وتغير أدوارهن نحو مزيد من المشاركة في الحياة العامة بسبب تراجع الأعباء الإنجابية والأسرية نتيجة للانخفاض في حجم الأسرة، مما ساهم في ارتفاع دخل الأسرة.
- تزايد مستويات التحضر "نموسكان المدن" بسبب ازدياد عدد المشتغلين في الصناعة والخدمات دون الإضرار بنمو القطاع الزراعي.

ولتحقيق العوائد المترتبة على الفرصة السكانية يستوجب الأمر العمل على تحقيق ما يلي:

- استمرار الانخفاض في معدلات الإنجاب.
- تبني سياسات اجتماعية واقتصادية ملائمة للاستفادة من الفرصة السكانية والاستجابة للتغيرات التي ستنجم عنها بما يضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي بنسب تفوق معدلات النمو السكاني بهدف زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

---

(٣) للمزيد عن هذا المفهوم وتجربة دول جنوب شرق آسيا يمكن الرجوع على سبيل المثال لا الحصر إلى:
David Bloom, David Canning, Jaypee Sevilla, "The Demographic Dividend: A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change", 2003; David E. Boolm, David Canning, K.A.N. and Akumar Jaypee Sevilla, Kinga Huzarski, David Levy, and Econ Manjiri Bhawalkar, "Demographic Transitionomic Opportunity: "The Case of Jordan", April 2001; Robert J. Barro and G. S. Becker, "Fertility Choice in A Model of Eonomic Growth" Econometrica 57 (1989)" pp. 481501-; Matthew Higgins and Jeffrey Williamson, "Age Structure Dynamics in Asia and Dependence on Foreign Capital", Population and Development Review (23) 1997; pp. 293261-; Kelly and Allen, Schmidt Robert M. "Dependency and Savings of Population Economics", Development Journal 9 (1996) pp. 365-386.

٣- الواقع السكاني في الأردن

لتحقيق الشروط المذكورة أعلاه والسعي نحو الوصول إلى الفرصة السكانية، لا بد من فهم الواقع الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي الراهن ومراعاة التغيرات السكانية الجارية والمتوقعة عند رسم سياسات وبرامج عمل المؤسسات في القطاعات التنموية والاقتصادية المختلفة، وفيما يلي عرض مختصر لهذا الواقع.

٣-١ الواقع الديموغرافي

٣-١-١ حجم السكان ونموهم

أظهر التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة في عام ٢٠٠٤ أن عدد سكان الأردن قد بلغ حوالي ٥,٣ مليون نسمة يشكل غير الأردنيين منهم حوالي ٧٪ ، وعليه فإن عدد سكان الأردن قد تضاعف حوالي تسع مرات خلال النصف الثاني من القرن الماضي. وقد قُدر عدد سكان المملكة في نهاية عام ٢٠٠٨ بحوالي ٥,٨٥ مليون نسمة[٤].

بلغ متوسط معدل النمو السكاني للفترات بين التعدادات السكانية الأردنية ٤,٤٪ في الفترة ١٩٧٩ – ١٩٩٤، و٥,٢٪ للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤ (انظر الشكل ١). وبالرغم من تراجع معدل النمو السكاني إلا أن المعدل الحالي لا يزال مرتفعاً[٥]، مما سيؤدي إلى تضاعف عدد السكان بعد ٢٨ عاماً إذا ما استقر المعدل على مستواه المذكور.

شكل (1) معدل النمو السكاني السنوي المحسوب للفترات بين التعدادات السكانية

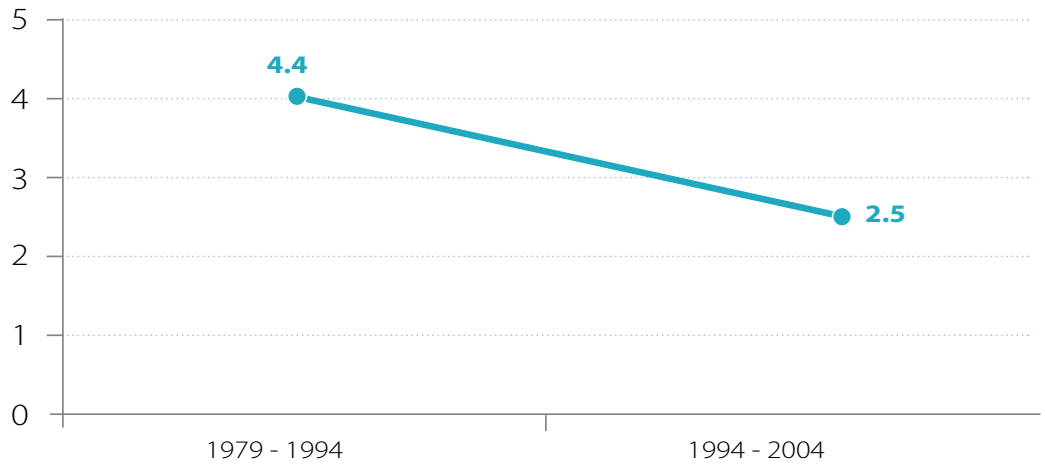

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ التعداد العام للسكان والمساكن 1994، التعداد السكاني2004

(٤) http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/index.htm;31 December, 2008.

(٥) تم حساب معدل النمو السكاني السنوي للفترتين باستخدام معادلة التغير الأسي.

٣-١-٢ التركيب العمري للسكان

شهد التركيب العمري للسكان تغيراً في العقود الثلاثة الماضية، كما هو مبين في الشكلين (٢ أ) و(٢ ب). ولا شك أن أهم ملامح هذا التغير هو تراجع نسبة الأطفال (الأفراد دون سن ١٥ سنة) وتزايد نسبة السكان في أعمار القوى البشرية (١٥-٦٤ سنة). وعلى الرغم من التغير في التركيب العمري للسكان إلا أن المجتمع الأردني لا يزال يتصف بالفتوة، إذ أن حوالي (٣٨٪) من السكان هم دون الخامسة عشرة من العمر، وحوالي ٥٨٪ في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة، و٤٪ في الأعمار ٦٥ سنة فأكثر. إن نسبة ما يشكله الأطفال حاليا هي نسبة مرتفعة مما يعني توقع المزيد من النمو السريع في عدد السكان وقوة العمل مستقبلاً واستمرار وجود نسب إعالة مرتفعة. إن تناقص نسبة الأطفال عبر الثلاثين سنة الماضية في الأردن كما يبين الشكل (٢ ب)، لا يعني حصول تناقص في أعدادهم، بل على العكس من ذلك فقد تضاعف عددهم من حوالي ١,١ إلى ٢,٢ مليون طفل خلال تلك الفترة.

شكل (٢أ) سكان الأردن حسب مجموعات عمرية تعداد ١٩٧٩

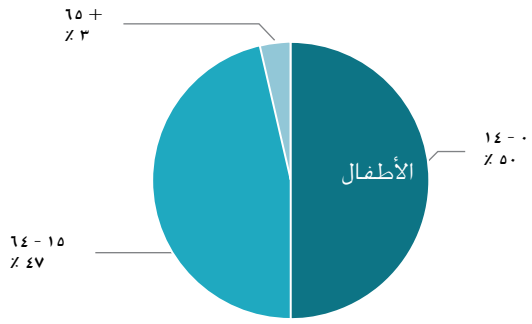

شكل (٢ب) سكان الأردن حسب مجموعات عمرية مسح ٢٠٠٧

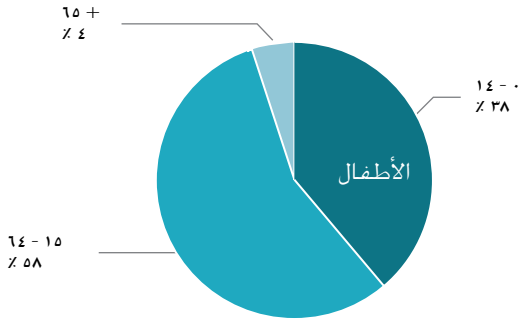

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ التعداد السكاني ١٩٧٩، ومسح السكان والصحة الأسرية ٢٠٠٧

٣-١-٣ أسباب التغير السكاني

كما هو الحال في أي مجتمع هناك ثلاثة أسباب مباشرة للتغير السكاني هي: الإنجاب، والوفيات (التغير الطبيعي)، وصافي الهجرة الدولية (التغير غير الطبيعي). وقد أدت هذه الأسباب إلى زيادة سريعة في عدد السكان خلال الفترة الماضية[٦]. ولكن كان للإنجاب الدور الأكبر في التغير السكاني رغم الانخفاض المتواصل الذي شهده معدل الإنجاب المكتمل الكلي أي الفعلي[٧] في العقدين الماضيين، إذ انخفض متوسط ما أنجبته المرأة الأردنية الواحدة فعلاً بمقدار مولودين (من ٨,١ إلى ٦,١ مولود للمرأة الواحدة في سن الانجاب) في السنوات العشرين الماضية، كما انخفض معدل الإنجاب الكلي بنفس المقدار (من ٥,٦ إلى ٣,٦ مولود للمرأة الواحدة في سن الانجاب) كما هو مبين في الشكل (٣)، وقد أدى هذا الانخفاض إلى انخفاض متوسط حجم الأسرة ليصل إلى ٥,٤ فرداً حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤ مقارنة مع ٦,٢ فرداً حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤.

(٦) بما أن الأردن من الدول التي تشهد هجرات دولية قادمة نحوه وخارجة منه، فلا بد أن يسعى لإنشاء دائرة متفرغة تعنى برصد بيانات الهجرة وتحليلها ونشرها لضمان توظيف أمثل لها، لما للهجرة من آثار هامة على كافة نواحي الحياة في الأردن خاصة على حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم.

(٧) معدل الإنجاب المكتمل الكلي هو متوسط عدد الأطفال الذين أنجبتهم المرأة الواحدة فعلاً (المرأة التي أنهت أو أكملت حياتها الإنجابية أي وصلت إلى الفئة العمرية ٤٥-٤٩ سنة).

شكل (٣) معدل الإنجاب الكلي

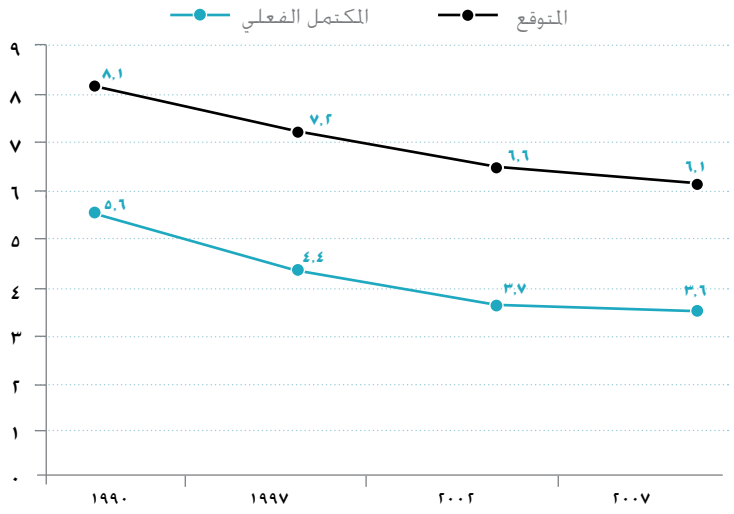

المصدر: مسح السكان والصحة الأسرية للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٧، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧

إن انخفاض معدلات الإنجاب لا يعني بالضرورة انخفاض عدد الولادات السنوية، بل على العكس من ذلك، فإن السجلات الرسمية تُشير إلى تزايد عدد الولادات السنوية المسجلة كل عام، رغم انخفاض معدلات الإنجاب كما تم التوضيح سابقاً، ويعود السبب وراء ذلك إلى أن القاعدة السكانية خاصة عدد الفتيات والنساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) أصبحت كبيرة، إذ يبلغ عددهن حالياً حوالي مليون ونصف أنثى ويتوقع أن يرتفع العدد إلى مليونين في عام ٢٠٢٠ نتيجة لدخول حوالي مليون طفلة (دون سن ١٥ سنة حالياً) مرحلة سن الإنجاب في السنوات القليلة القادمة، بينما سيخرج نصف مليون منهن من هذه المرحلة.

وتعود الأسباب المباشرة وراء انخفاض مستويات الإنجاب إلى عدة عوامل أهمها: تزايد معدل استعمال موانع الحمل (تنظيم الأسرة) بين الأزواج في العقود الأخيرة، ليصل الآن إلى حوالي ٧٥٪، وارتفاع العمر وقت الزواج الأول مما أدى إلى انخفاض نسبة المتزوجات (١٥-٤٩ سنة) المعرضات للحمل والإنجاب، بسبب تزايد فرص التعليم أمام الإناث. ونتيجة للتغيرات والعوامل السابقة الذكر، فإن نسبة الإناث في الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة اللاتي سبق لهن الزواج[٨] قد انخفضت بتسع نقاط مئوية خلال الثلاثين سنة الماضية (من ٦٦٪ في منتصف السبعينات إلى ٧٥٪ في عام٢٠٠٧)، (أنظر الجدول رقم ١).

جدول (١) نسبة الإناث اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة

الفئة العمرية	نسبة (٪) اللاتي سبق لهن الزواج		التغير خلال الثلاثين سنة الماضية (نقطة مئوية)
	في منتصف السبعينات	٢٠٠٧	
١٥-١٩	٢٠	٦	١٤-
٢٠-٢٤	٦٤	٣٧	٢٧-
٢٥-٢٩	٨٧	٦٩	١٨-
٣٠-٣٤	٩٥	٧٩	١٦-
١٥-٤٩	٦٦	٥٧	٩-

المصدر: مسح الخصوبة العالمي ١٩٧٦ ومسح السكان والصحة الأسرية ٢٠٠٧ في الأردن.

(٨) كل أنثى سبق لها الزواج فعلياً (أي تم الدخول)، وتشمل هذه الفئة المتزوجات حالياً والمطلقات والأرامل والمنفصلات

٣-١-٤ عبء الإعالة

بما أن الأردن يصنف ضمن المجتمعات الفتية وفقاً للتركيب العمري الحالي لسكانه، فإن ذلك يعني ارتفاع عبء الإعالة الملقى على السكان في سن القوى البشرية في الوقت الحاضر، إذ تبلغ نسبة الإعالة حالياً ٦٦ شخصاً لكل مئة شخص في أعمار القوى البشرية (١٥-٦٤ سنة)، بينما لا تتجاوز نسبة الإعالة ٤٧ في الدول الأوروبية مقسومة مناصفة بين إعالة الأطفال وإعالة كبار السن. أما إذا أخذت نسبة الإعالة الاقتصادية الحقيقية بالاعتبار (نسبة إجمالي السكان إلى العاملين فعلاً منهم)، حيث أن ٢٠٪ من الأردنيين يعملون فعلاً ويعيلون أنفسهم إضافةً إلى إعالة ٨٠٪ آخرين، تصبح نسبة الإعالة الحقيقية ١:٥، وهذا يعني أن كل مشتغل يعيل نفسه وأربعة آخرين[٩]. وتعود هذه النسبة المرتفعة إلى تدني مستوى المشاركة الاقتصادية للسكان (بين الإناث بصورة حصرية)، حيث يبلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للسكان من الجنسين معاً ٣٩,٨٪ (قوة العمل مقسومة على عدد السكان ١٥ سنة فأكثر) حسب النتائج السنوية لمسح العمالة والبطالة الذي اجرته دائرة الاحصاءات العامة للعام ٢٠٠٧.

٣-١-٥ كبار السن

بلغت نسبة السكان المسنين (٦٥ سنة فما فوق) في الأردن ما نسبته ٢,٨٪ حسب تعداد السكان والمساكن عام ١٩٧٩، وأخذت هذه النسبة بالارتفاع التدريجي بعد تعداد عام ١٩٩٤، وقد وصلت الى ما نسبته ٣,٢٤٪ في عام ٢٠٠٧ حسب مؤشرات دائرة الاحصاءات العامة، ويُعزى هذا الارتفاع الى التغير في التركيبة العمرية للسكان في الأردن.

٣-٢ الواقع الاجتماعي والاقتصادي

إن الاستثمار في صحة وتعليم الانسان هو ركيزة النمو الاقتصادى المستدام، فحتى أواسط الستينات كانت بلدان شرق آسيا يضرب بها المثل في الفقر والتخلف، خلال (٣٠) عاماً حققت المسيرة التنموية والتي كان محورها الانسان طفرة هائلة تعرف (بالمعجزة الآسيوية).

٣-٢-١ التعليم والتعليم العالي

يعد التعليم أحد ركائز التنمية البشرية، وتتشابك قضايا التعليم مع قضايا القوى العاملة والتشغيل والإنفاق الحكومي، ويرتبط بشكل عام بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لكافة الدول، ويتأثر بالأحوال الديموغرافية السائدة في المجتمع. ويؤثر نشر التعليم، وارتفاع مستوياته جوهرياً على معدلات الإنجاب، حيث يتجه الآباء الأعلى تعليماً لتكوين أسر أصغر حجماً. إن قوة العمل الأفضل تعليماً، تكون أكثر قدرة على التكيف مع التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمتطورة، ونتيجة لهذا الاستثمار في التعليم ونوعيته تصبح القوى العاملة أكثر قدرة على المنافسة والانتاج.

وتعكس مسيرة التعليم في الأردن اهتمام الدولة البالغ بتوفير الفرص التعليمية للجميع في مختلف أنحاء المملكة. كما أن التعليم إلزامي لمدة عشر سنوات. وقد أدى تعدد الفرص التعليمية وتنوعها وانتشارها للجنسين على السواء إلى ارتفاع نسب التحاق الإناث بمختلف المراحل التعليمية بدرجة فاقت الذكور أحيانا (مرحلة الثانوية ١٠١,٥٪، الدبلوم المتوسط ١٥٧٪) وتساوت في مرحلة التعليم الجامعي. وقد اهتمت الحكومة بالمتسربين من التعليم نتيجة العمل في سن المدرسة، فقامت بالتوقيع على اتفاقية لمكافحة عمالة الأطفال وتعمل حالياً على تعزيز الجهود الرسمية والشعبية لمكافحة عمالة الأطفال والعمل على سحبهم من سوق العمل واعادتهم إلى مقاعد الدراسة وفق ما نصت عليه التشريعات المحلية والمعايير الدولية. أما بالنسبة للأمية في الأردن، فقد انخفضت نسبتها من (٨٨٪) في عام ١٩٥٢ إلى (٧,٧٪) في عام ٢٠٠٨.

(٩) قد تعود هذه النسبة المرتفعة إلى سببين متصلين ببعضهما مترتبين على ارتفاع مستويات الإنجاب التي ترفع نسبة الأطفال في المجتمع من جهة وتحول دون مشاركة عالية للإناث في القوى العاملة من جهة أخرى.

ويحتل التعليم العالي مكانة مرموقة لدى المجتمع الاردني، حيث تعمل مؤسسات التعليم العالي على تلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع وتزويده بالكوادر المؤهلة والمتخصصة في حقول المعرفة المختلفة. وتعتبر تلك الكوادر العقول المفكرة التي تشكل نواة البناء التقني القادر على تطوير البحث العلمي وإنتاج المعرفة والتكنولوجيا. وقد شهد التعليم العالي توسعاً كمياً ونمواً مطرداً في أعداد الجامعات وأعداد الملتحقين بها لتلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي. كما تم زيادة الإنفاق على مشروعات دعم البحث العلمي حيث بلغ هذا الإنفاق في نهاية عام ٢٠٠٨ ما نسبته ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٣-٢-٢ الصحـة

شهد القطاع الصحي تطورا ملحوظا انعكس ايجاباً على الوضع الصحي والحياتي للمواطنين، وقد عكست المؤشرات الصحية العامة جودة وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة والتي وضعت الأردن في مرتبة متقدمة. وتشير المؤشرات الصحية لعام ٢٠٠٧ إلى ارتفاع جوهري في العمر المتوقع للمواطن الأردني وقت الولادة، وانخفض معدل وفيات الرضع إلى (٢٠ وفاة) لكل (ألف) مولود حي، وارتفع معدل التغطية بمطعوم الحصبة إلى ١٠٠٪، إضافة إلى توسعة مظلة التأمين الصحي لتشمل فئات جديدة كالأطفال دون السادسة من العمر وكبار السن وسكان المناطق النائية وسكان المناطق الأقل حظاً.

وقد ازداد الطلب على الخدمات الصحية نتيجة للنمو السكاني المضطرد والتحول النمطي للأمراض وارتفاع معدل حدوث الأمراض غير السارية كأمراض القلب والسرطان والسكري وارتفاع نسبة الأشخاص من فئتي كبار السن والشباب، مما يتطلب تضافر الجهود وتعزيز أطر التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية على المستوى الوطني للنهوض بالقطاع الصحي بشكل شمولي .

٣-٢-٣ التدريب والتشغيل المهني والتقني

تتوفر برامج التدريب والتعليم المهني والتقني في (١٩٠) مدرسة ثانوية شاملة تتبع وزارة التربية والتعليم يلتحق فيها حالياً حوالي (٢٨) ألف طالباً وطالبة[١٠] في جميع الفروع المهنية، وفي (٥٠) مركزاً للتدريب المهني يتبع مؤسسة التدريب المهني، بطاقة إجمالية تبلغ (١٥) ألف متدرباً ومتدربة تقريباً، وفي (٥٢) كلية مجتمع حكومية وخاصة يلتحق فيها (٢٦) ألف طالباً وطالبة. ومع هذا، فإن نسبة استثمار هذه المؤسسات تقل بشكل ملموس عن طاقتها الاستيعابية، الأمر الذي يشير إلى تدني الالتحاق ببرامجها، وينعكس على ارتفاع كلفة التعليم والتدريب للطالب الواحد فيها. وقد بدأت الحكومة مؤخراً بفتح مسارات أخرى للتدريب والتشغيل للحد من ظاهرة البطالة وإشراك القطاع الخاص في تنفيذها، وتبدو الحاجة قائمة لتقييم هذا التوجه بأبعاده الفنية والاقتصادية.

ويعاني قطاع التدريب والتشغيل من انخفاض أعداد الملتحقين ببرامج مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني، وكذلك انخفاض نسبتهم إلى مجمل الملتحقين بالمراحل التعليمية ذات العلاقة. ولا شك أن هذا الانخفاض يعود إلى النظرة الدونية للعمل المهني وللتدريب والتعليم المهني والتقني واعتباره مسارا مهنياً يصعب الانتقال منه لمستويات أخرى من التعليم الأمر الذي يؤدي إلى تدني الإقبال على الالتحاق ببرامجه، إضافة إلى أن هذا المجال يعاني من استخدام المدربين والموظفين عن طريق نظام يعتمد المؤهل العلمي بشكل رئيس ولا يشترط الخبرة الميدانية في مجال العمل، في ظل تشريعات تفتقر للحوافز المساعدة على استقطاب ذوي الكفاءات والخبرات العالية. كما يفتقر المدربون لمهارات وأساليب التدريب وإدارة المواقف التدريبية، عدا عن ضعف الشراكات والعلاقات مع القطاع الخاص الأمر الذي يؤدي إلى بناء نظام غير متكامل للتدريب وللتعليم المهني والتقني، وضعف المشاركة في عمليات تصميم البرامج وتنفيذها وتقييم خريجيها. وبشكل عام، يمكن القول أن هناك ضعف في فعالية نظام تقييم خريجي برامج التدريب والتعليم المهني والتقني، حيث تقوم به الجهات المنفذة دونما مشاركة من الجهات المعنية بالتشغيل، إضافة إلى وجود ضعف عام من النواحي النوعية والتنظيمية في برامج التدريب والتعليم المهني والتقني غير النظامية.

(١٠) حسب احصاءات وزارة التربية والتعليم لعام ٢٠٠٨

٣-٢-٤ الوضع الاقتصادي

بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠٠٨ ما نسبته (٧,٩٪) مقارنة مع (٦,٦٪) خلال عام ٢٠٠٧. هذا في الوقت الذي تمكن فيه الاقتصاد الأردني من تحقيق نمو بالأسعار الجارية بلغت نسبته (٢٤٪) في عام ٢٠٠٨، مقارنة مع (١٦,٢ ٪) في عام ٢٠٠٧. ويعزى هذا النمو المتحقق في الاقتصاد الأردني إلى النمو الذي شهدته معظم القطاعات الاقتصادية. وفي المقابل، فقد أظهر المستوى العام للأسعار اتجاها نحو الارتفاع خلال عام ٢٠٠٨ الأمر الذي شكل تحديا كبيرا للاقتصاد، حيث بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (١٤٪) مقارنة مع (٤,٧٪) في عام ٢٠٠٧، نتيجة لموجة ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة والغذاء بشكل فاق كل التوقعات. وتشير النتائج السنوية لمسح العمالة والبطالة الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠٠٨، إلى أن معدل البطالة قد شهد انخفاضاً نسبته (٠,٤٪) عن مستواه في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى (١٢,٧٪)، مقارنة بحوالي (١٣,١٪) في عام ٢٠٠٧. كما زادت عدد الوظائف المستحدثة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ لتصل إلى (٣٨) ألف وظيفة مقارنة بحوالي (٣٦) ألف وظيفة خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٧. كما أشارت البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى انخفاض معدل الفقر ليصل إلى (١٣٪) في عام ٢٠٠٦، مقارنة مع (١٤,٢٪) في عام ٢٠٠٢، وارتفاع خط الفقر المطلق من (٣٩٢) دينار للفرد الواحد في عام ٢٠٠٢ ليصل إلى (٥٥٦) دينار للفرد في عام ٢٠٠٦.

ويعتبر سوق العمل الأردني مستقبلا ومرسلا للعمالة، ومن أهم ملامحه انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية مقارنة بالدول الأخرى حيث تعد معدلات المشاركة الاقتصادية في الأردن من أدنى المعدلات على مستوى الدول العربية وعلى مستوى العالم. وتشير البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى أن معدل المشاركة الاقتصادية المنقح قد بلغ ٣٩,٥ ٪ في عام ٢٠٠٨ (٦٤٪) للذكور و(١٤,٧٪) للإناث، ويعود انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية إلى ارتفاع نسبة السكان ضمن الفئة العمرية ١٥ سنة فأقل والتي بلغت ٣٧,٣٪ من إجمالي السكان عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. وقد أشار التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي عام ٢٠٠٦ إلى أن ترتيب الأردن من حيث المشاركة الاقتصادية للإناث وتوفر فرص العمل لهن جاء متدنيا جدا، حيث احتل الأردن المرتبة ١٠٤ من بين ١٢٨ دولة، كما أن مشاركة المرأة الاقتصادية في الأردن متدنية حتى عند مقارنتها مع دول شبيهة له. كما وتشير مقاييس النوع الاجتماعي لعام ٢٠٠٨ بأن فجوة النوع الاجتماعي لمعدل المشاركة الاقتصادية بلغت ٤٨,٩٪، مما يعني أن المشاركة الاقتصادية للمرأة ما تزال دون الطموح وتميل لصالح الرجل لعدة أسباب تتعلق بانخفاض نسبة الامية لدى الذكور وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم للذكور خصوصا للفئة العمرية (١٥-١٩) سنة، إضافة الى قصر مدة بقاء الإناث في سوق العمل. ويتركز عمل الإناث في مجالات التعليم (٤١٪) والصحة والعمل الاجتماعي (١٥٪) والصناعة التحويلية (٨٪) وذلك حسب بيانات مسح العمالة والبطالة في عام٢٠٠٧.

وتعتبر ظاهرة البطالة في الاقتصاد الأردني من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني، حيث تفاقمت هذه المشكلة في الفترة الماضية نتيجة لعوامل من أهمها التحولات الديموغرافية التي أدت إلى زيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني، وضعف الموائمة بين نواتج التعليم في مراحله المختلفة وبين متطلبات سوق العمل، ومزاحمة العمالة الوافدة للعمالة الأردنية في بعض المهن والتخصصات الناتجة عن التفاوت الكبير في الأجور بين الطرفين، وتقليص القطاع العام وتوظيف العمالة الأردنية نتيجة سياسات إعادة الهيكلة للاقتصاد الأردني، بالإضافة إلى تراجع أسواق العمالة الخليجية أمام العمالة الأردنية وبشكل خاص في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

وتشير البيانات إلى أن البطالة تتركز بين الإناث من حملة المؤهلات التعليمية الدبلوم المتوسط والبكالوريوس فأعلى في حين يتركز المتعطلون الذكور في المستويات التعليمية التي تقل عن الثانوي.

٤- الفرصة السكانية المتوقعة في الأردن

تتحدد الفرصة السكانية عندما تبلغ نسبة السكان في أعمار القوى البشرية أعلى مستوى لها ونسبة الإعالة العمرية أدنى نسبة لها. وبهدف تحديد الفترة الزمنية للوصول إلى الفرصة السكانية في الأردن، فقد تم تنفيذ إسقاطات سكانية مستقبلية للفترة الزمنية ٢٠٠٧-٢٠٥٠، وكانت سنة ٢٠٠٤ هي سنة الأساس المبدئية لهذه الإسقاطات لأنها السنة التي تم فيها تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن. إن استخدام بيانات التعداد قد ساعد في الحصول على خصائص السكان حسب العمر والجنس لعام ٢٠٠٧ وهي سنة الأساس للإسقاطات السكانية طويلة الأجل (حتى عام ٢٠٥٠) في هذه الوثيقة.

واستخدمت الإسقاطات ثلاثة سيناريوهات، كما هو موضح في الملحق رقم (١)، تم تطبيقها على سكان الأردن، (الأردنيين منهم وغير الأردنيين من جميع الجنسيات بمن فيهم العراقيين). هذا، وقد استندت الإسقاطات السكانية إلى مجموعة افتراضات أو مُدخلات عامة موضحة في الملحق رقم (٢).

وبناءً على الإسقاطات السكانية التي تم تنفيذها، فقد تبين أن الفرصة السكانية في الأردن – مقاسة بمستوى نسبة السكان في أعمار القوى البشرية وبمستوى نسبة الإعالة العمرية – ستبدأ في الحصول بحلول عام ٢٠٣٠ حسب السيناريو الثاني، أما السيناريو الثالث فيقترب في نتائجه من السيناريو الثاني ولكن لا يصل تماماً إلى مستواه.

وحسب السيناريو الأول، فإن نسبة السكان في أعمار القوى البشرية سترتفع قليلاً ثم تعود إلى حالها السابق تقريباً، وكذلك الحال بالنسبة للإعالة العمرية التي تنخفض قليلاً ثم تعود إلى مستواها العالي السابق، وبالتالي لن تتحقق الفرصة السكانية في المستقبل (الجدول رقم ٢).

وبإمعان النظر في السيناريو الثاني (سيناريو الفرصة السكانية)، يتضح أن نسبة السكان في أعمار القوى البشرية سترتفع إلى (٦٩٪) ولأول مرة عام ٢٠٣٠، وستنخفض نسبة الإعالة لأول مرة إلى حوالي ٤٥ لكل مئة شخص في أعمار القوى البشرية، ويتحقق هذا في حال واصل معدل الإنجاب الكلي المستهدف في الأجندة الوطنية انخفاضه بعد عام ٢٠١٧ ليصل إلى مستوى الإحلال (٢,١ مولود متوقع للمرأة في سن الانجاب) في عام ٢٠٣٠، وليستمر عند هذا المستوى بعد ذلك كما أسلفنا. كما أن نسب الإعالة ستنخفض حسب السيناريو الثالث، ولكنها تبقى أعلى قليلاً مما هي عليه في السيناريو الثاني- سيناريو الفرصة السكانية.

جدول (٢) نسبة (٪) السكان في أعمار القوى البشرية (١٥-٦٤ سنة) ونسبة الإعالة وفقاً للسيناريوهات الثلاثة						
السنة	السيناريو الأول (٣,٦ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو الثاني (٢,١ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو الثالث (٢,١ مولود) ٢٠٤٠	السيناريو الأول (٣,٦ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو الثاني (٢,١ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو الثالث (٢,١ مولود) ٢٠٤٠
	٪ السكان في أعمار القوى البشرية			نسبة الإعالة العمرية (لكل ١٠٠ شخص في أعمار القوى البشرية)		
٢٠٠٧	٦٠,٣٤	٦٠,٣٤	٦٠,٣٤	٦٥,٧	٦٥,٧	٦٥,٧
٢٠١٠	٦١,١٩	٦١,٤٢	٦١,٤٢	٦٣,٤	٦٢,٨	٦٢,٨
٢٠١٥	٦١,٧٦	٦٣,١٩	٦٣,١٩	٦١,٩	٥٨,٣	٥٨,٣
٢٠٢٠	٦١,٧٨	٦٥,٣٨	٦٥,٣٤	٦١,٩	٥٢,٩	٥٣,٠
٢٠٢٥	٦١,٧٥	٦٧,٥١	٦٧,٢٨	٦١,٩	٤٨,١	٤٨,٦
٢٠٣٠	**٦٢,٠٢**	**٦٩,٠١**	**٦٨,٤٢**	**٦١,٢**	**٤٤,٩**	**٤٦,٢**
٢٠٣٥	٦٢,٠٩	٦٩,١٤	٦٨,٣٤	٦١,١	٤٤,٦	٤٦,٣
٢٠٤٠	٦١,٩٠	٦٨,٩٠	٦٨,٣٠	٦١,٥	٤٥,١	٤٦,٤
٢٠٤٥	٦١,٤٠	٦٨,٣٩	٦٨,٢٤	٦٢,٩	٤٦,٢	٤٦,٥
٢٠٥٠	٦٠,٧٩	٦٧,٨٨	٦٨,٠٠	٦٤,٥	٤٧,٣	٤٧,١

المصدر: المجلس الاعلى للسكان، الاسقاطات السكانية للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٥٠ باستخدام برمجية Spectrum DemProj Model

أما مبررات توقع حدوث الفرصة السكانية في عام ٢٠٣٠ أو استعمال هذه السنة كنقطة مرجعية فتعود إلى أن نسبة الإعالة العمرية تصل إلى أدنى مستوى لها وهو (٤٥) ولأول مرة في الأردن في تلك السنة، كما ستبلغ نسبة السكان في أعمار القوى البشرية ذروتها أيضاً (٦٩٪) في تلك السنة، ثم تبدأ بعد ذلك بالانخفاض التدريجي اعتباراً من عام ٢٠٤٠ لتعود نسبة الإعالة العمرية إلى الارتفاع التدريجي مجدداً (الجدول رقم ٢)، ويرجع ذلك إلى بدء ازدياد نسب كبار السن. وبصورة عامة، فمن المتوقع أن تدوم الفرصة لمدة عقدين من الزمن ويتوقف توقيت حدوث هذه الفرصة ومدتها على سرعة انخفاض معدل الإنجاب الكلي في السنوات القادمة.

٥- التأثيرات المتوقعة للفرصة السكانية

للتعرف على التأثيرات المترتبة على التحولات السكانية المتوقعة، والناجمة عن انخفاض مستويات الإنجاب في المستقبل، تم دراسة التغيرات السكانية حسب كل سيناريو والنظر في تأثيرها على حجم السكان ونموهم وتركيبهم العمري ونسبة الإعالة، وعلى التعليم وسوق العمل. ونعرض فيما يلي الفروقات المتوقعة بين السيناريوهات الثلاثة والمترتبة على التغيرات السكانية المستقبلية، آخذين بعين الاعتبار كافة سكان الأردن من الأردنيين وغير الأردنيين.

٥-١ الفرصة السكانية وحجم السكان ونموهم

عندما يُقتصر الحديث على سكان الأردن من الأردنيين فقط، أي باستثناء غير الأردنيين من جميع الجنسيات (الجدول رقم ٣ أ)، فإن حجم السكان المتوقع سيبلغ ٨,٩٥ مليون في عام ٢٠٣٠ حسب السيناريو الأول مقابل حوالي ٧,٨ مليون حسب السيناريو الثاني والثالث، وهذه النتائج تقل بحوالي (١,٢-١,٣) مليون نسمة عن حجم السكان المتوقع عند استثناء السكان من جنسيات أخرى. وبعبارة أخرى، فإن نتائج الإسقاطات السكانية تشير إلى أن حجم سكان الأردن سيكون أكبر، حيث سيتجاوز عشرة ملايين (١٠,٣) نسمة في عام ٢٠٣٠ في حال تحققت فرضيات السيناريو الأول، وسيبلغ حوالي (٩) ملايين نسمة لنفس العام في حال تحققت فرضيات السيناريو الثاني أو الثالث (الجدول رقم ٣ ب)، أي أن عدد السكان سيزداد بمعدل نمو سنوي مقداره ٢,٤١٪ حسب السيناريو الأول مقارنة مع ١,٨٪ حسب السيناريو الثاني من الآن ولغاية عام ٢٠٣٠، أما نتائج السيناريو الثالث فتزيد قليلاً عن نتائج السيناريو الثاني من حيث حجم السكان ومعدل نموهم السنوي.

وبصورة عامة يوجد فرق بين السيناريو الأول من جهة والثاني والثالث من جهة أخرى في حجم السكان يصل إلى حوالي ١,٤ مليون بحلول عام ٢٠٣٠، وفرق بين السيناريو الأول والثاني يصل إلى ٤,٦ مليون عام ٢٠٥٠. ومما لا شك فيه أنه سيترتب على هذه الفروق في عدد السكان ومن ثم معدلات نموهم فروق عديدة وكبيرة في الكلف الاقتصادية والاجتماعية.

إن الفرق بين النتائج الخاصة بعدد سكان الأردن في الجدول (٣ أ) والجدول (٣ ب) يعود إلى استثناء السكان غير الأردنيين في الجدول (٣ أ). ويعتبر استثناء غير الأردنيين بمن فيهم العراقيين من التحليل مفيد لغايات المقارنة، ولكن هذا لا يخرجهم من دائرة المستهلكين لموارد الأردن الشحيحة كالمياه أو من دائرة المستخدمين للخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وما يترتب على وجودهم من توسع في البنى التحتية وغيرها.

جدول (٣ أ) حجم السكان الأردنيين فقط وفقاً للسيناريوهات الثلاثة ولسنوات مختارة			
السنة	السيناريو الأول (٣,٦ مولود للمرأة) ٢٠٣٠	السيناريو الثاني (٢,١ مولود للمرأة) ٢٠٣٠	السيناريو الثالث (٢,١ مولود للمرأة) ٢٠٤٠
٢٠٠٧	٥,١٦٧,٤٤٨	٥,١٦٧,٤٤٩	٥,١٦٧,٤٤٩
٢٠١٠	٥,٥٧٠,٢٤٣	٥,٥٤٨,٠٣٦	٥,٥٤٨,٠٣٧
٢٠١٥	٦,٣٢٠,٥٦٣	٦,١٦٩,٣٨٢	٦,١٦٩,٣٨٢
٢٠٢٠	٧,١٤٧,٢٥٠	٦,٧٣١,٤٢٥	٦,٧٣٥,٥٨٩
٢٠٢٥	٨,٠٢٤,٧٠٥	٧,٢٦٨,٩٦٥	٧,٢٩٥,٣٧٠
٢٠٣٠	**٨,٩٤٧,٨٠٢**	**٧,٧٧٢,٣٣٨**	**٧,٨٤٢,٥٦٥**
٢٠٣٥	٩,٩٣٥,٦٧٤	٨,٢٦١,٥٧٨	٨,٣٦٩,٦٩٠
٢٠٤٠	١١,٠٠٨,٥٧١	٨,٧٢٣,٥٤٢	٨,٨٤٣,٢٧٤
٢٠٤٥	١٢,١٧٢,٨١٤	٩,١٢٦,٠٥٨	٩,٢٥١,٤٩٨
٢٠٥٠	١٣,٤٢٦,٥٩٤	٩,٤٥٨,٩٩٩	٩,٦٠٢,٠٤٣
معدل النمو السكاني السنوي ٢٠٠٧ – ٢٠٣٠ [١١]	٪٢,٣٩	٪١,٧٧	٪١,٨١

المصدر: المجلس الأعلى للسكان، الاسقاطات السكانية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٥٠ باستخدام برمجية Spectrum DemProj Model

جدول (٣ ب) حجم سكان الأردن جميع الجنسيات وفقاً للسيناريوهات الثلاثة ولسنوات مختارة			
السنة	السيناريو الأول (٣,٦ مولود للمرأة) ٢٠٣٠	السيناريو الثاني (٢,١ مولود للمرأة)٢٠٣٠	السيناريو الثالث (٢,١ مولود للمرأة) ٢٠٤٠
٢٠٠٧	٥,٨٩٢,٧٤٠	٥,٨٩٢,٧٤١	٥,٨٩٢,٧٤١
٢٠١٠	٦,٣٥٧,٢٤٨	٦,٣٣١,٧٠٣	٦,٣٣١,٧٠٤
٢٠١٥	٧,٢٢٣,٤٨٤	٧,٠٤٩,٣١٨	٧,٠٤٩,٣١٨
٢٠٢٠	٨,١٧٩,٢٩٢	٧,٧٠٠,١٢٥	٧,٧٠٤,٩٢٨
٢٠٢٥	٩,١٩٥,٣٩٤	٨,٣٢٤,٠٦٨	٨,٣٥٤,٥٥٦
٢٠٣٠	**١٠,٢٦٤,٤٨٠**	**٨,٩٠٨,٤٧٤**	**٨,٩٨٩,٥٩٦**
٢٠٣٥	١١,٤٠٧,٨٨٣	٩,٤٧٦,٠١٨	٩,٦٠٠,٨٩٦
٢٠٤٠	١٢,٦٤٩,٥٧٠	١٠,٠١٢,٦٥٢	١٠,١٥٠,٩٣٣
٢٠٤٥	١٣,٩٩٧,٥٠٣	١٠,٤٨٢,١٥٧	١٠,٦٢٧,٠٢٧
٢٠٥٠	١٥,٤٥٠,١٢٠	١٠,٨٧٢,٦٥٧	١١,٠٣٧,٨٦٠
معدل النمو السكاني السنوي ٢٠٠٧ – ٢٠٣٠ [١٢]	٪٢,٤١	٪١,٨٠	٪١,٨٤

المصدر: المجلس الاعلى للسكان، الاسقاطات السكانية للفترة ٢٠٠٧ – ٢٠٥٠ باستخدام برمجية Spectrum DemProj Model

(١١) بسبب طول الفترة الزمنية تم حساب معدل النمو السكاني السنوي باستخدام معادلة التغيير السكاني الأسي.

(١٢) بسبب طول الفترة الزمنية تم حساب معدل النمو السكاني السنوي باستخدام معادلة التغيير السكاني الأسي.

٢-٥ الفرصة السكانية والتركيب العمري للسكان

يعتبر التغير المصاحب للفرصة السكانية من أهم خصائص التحول، فالتغير في التركيب العمري نتيجة لحدوث الفرصة السكانية يتمثل أساساً في ارتفاع نسبة الشباب والبالغين على حساب نسبة الأطفال وكبار السن. ويقارن الشكل رقم (٤ أ) بين الهرم السكاني للسيناريوهين الأول والثاني لعام ٢٠٣٠، والشكل (٤ ب) يقارن بين الهرم السكاني للسيناريوهين الأول والثالث لعام ٢٠٣٠ - وهو العام المتوقع لوصول الفرصة ذروتها- ويظهر التغير في التركيب العمري للسكان بجلاء في السيناريو الثاني والى حدٍ ما في السيناريو الثالث، كما يلاحظ انكماش قاعدة الهرم السكاني (الأعمدة الأفقية الثلاثة الأولى في أسفل الهرم) في السيناريو الثاني كمؤشر على انخفاض نسبة الأطفال مقارنة مع الهرم السكاني للسيناريو الأول، بينما تزداد نسبة الشباب والبالغين الذين تمثلهم الأعمدة الأفقية الوسطى من الهرم السكاني نفسه.

شكل (٤أ) مقارنة الهرم السكاني لعام ٢٠٣٠ حسب السيناريو الأول و الثاني

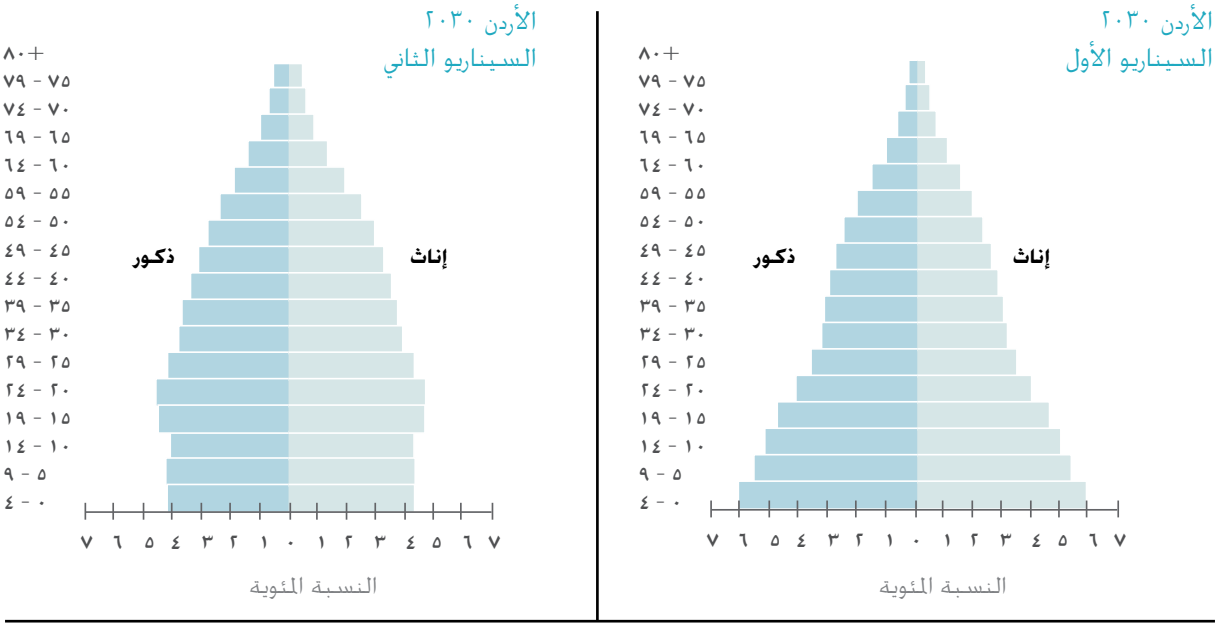

شكل (٤ ب) مقارنة الهرم السكاني لعام ٢٠٣٠ حسب السيناريو الأول و الثالث

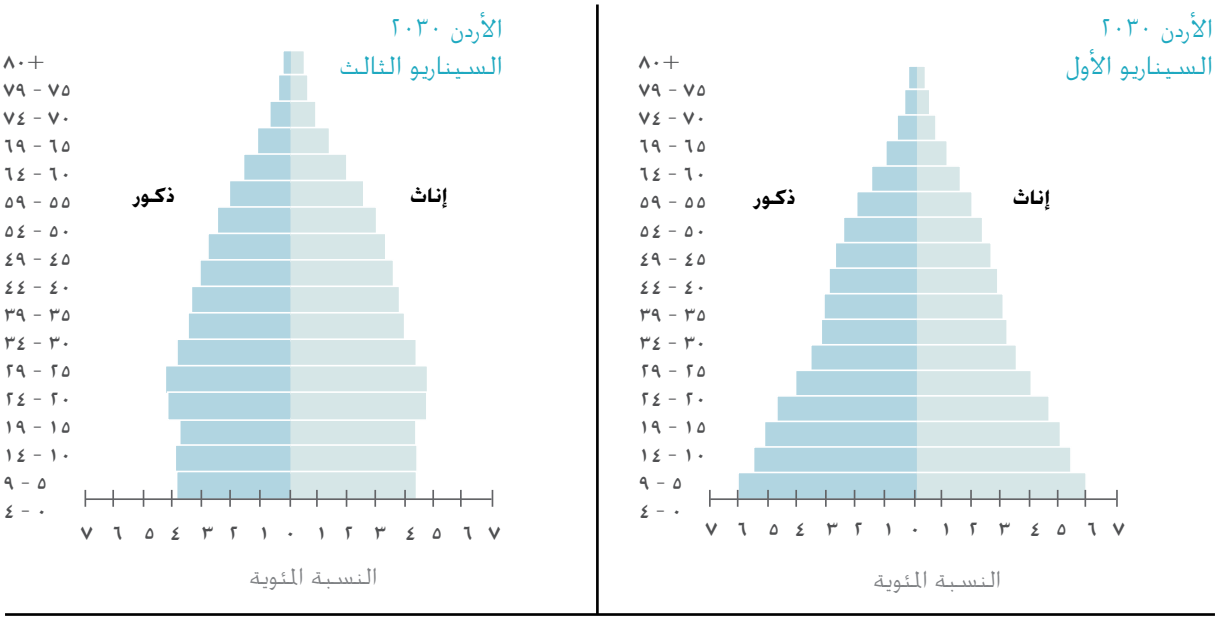

المصدر للأشكال (٤ أ) و (٤ ب) : المجلس الاعلى للسكان، الاسقاطات السكانية للفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٥٠) باستخدام برمجية Spectrum DemProj Model

ويرتبط تغير التركيب العمري للسكان بشكل رئيسي بحجم الفئات العمرية المختلفة خاصة الأطفال دون سن الخامسة عشرة، والشباب، وبقية السكان ممن هم في أعمار القوى البشرية، ونسبة كبار السن، وينعكس التغير على نسبة الإعالة وعلى احتياجات ومتطلبات هذه الفئات العمرية من التعليم والصحة والمياه والسكن وفرص العمل وغيرها.

ويبين الجدول (٤) تقديرات السكان من كل الجنسيات في هذه الفئات العمرية لسنوات مختارة حتى عام ٢٠٥٠ حسب السيناريوهين الأول والثاني، ولم تعرض نتائج السيناريو الثالث لأنها لا تختلف كثيراً عن نتائج السيناريو الثاني، فهي كما هو متوقع أعلى قليلاً بالنسبة للمجموعات السكانية (٠-٢٤ سنة)، ولكنها تتطابق مع نتائج السيناريو الثاني بالنسبة لبقية المجموعات العمرية. بينما يعرض الجدول (٥أ+٥ب) تفصيلاً عن نسب وأعداد الأطفال (٠-١٤ سنة) وكبار السن (٦٥ سنة فأكثر) بين جميع السكان من كل الجنسيات لكلا السيناريوهين ولنفس السنوات.

ويتضح من الجدول (٤) أن الفارق في حجم السكان في هذه الفئات العمرية بين السيناريوهين الأول والثاني يظهر جلياً في الأجل القصير بين الشرائح العمرية الأصغر ويتأخر في الظهور لدى الشرائح العمرية الأكبر عمراً، ولا يظهر أبداً بين الشرائح العمرية ٤٠ سنة فأكثر وحتى في عام ٢٠٥٠ لأن مدة الإسقاطات هي ٤٣ سنة (من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٥٠). كما يلاحظ أنه من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠٣٠ سيزداد عدد الأطفال بنسبة ٦٠٪ في السيناريو الأول مقابل ٦٪ فقط في السيناريو الثاني، وهذا فارق كبير جداً ويعني الكثير فيما يتعلق باحتياجات هذه الشريحة العمرية الصغيرة، ويتعاظم الفرق ليصبح (١٣٠٪ مقابل ١٠٪) مع الزمن نحو منتصف القرن الحالي. أما الأرقام المناظرة لفئة المراهقين والشباب (١٥-٢٤ سنة) للسيناريوهين فهي ٤٦٪ و٣٢٪ على التوالي حتى عام ٢٠٣٠، و١١٧٪ و٢٧٪ حتى عام ٢٠٥٠.

أما بالنسبة للشرائح العمرية الأكبر سناً، فلا يظهر فرق واضح بين السيناريوهين في الفئة العمرية (٢٥-٣٩ سنة) إلا بعد عام ٢٠٣٠ (١٤٣٪ مقابل ٧٩٪ في عام ٢٠٥٠)، بينما لا يظهر أي فرق واضح بين السيناريوهين في الفئة العمرية الأكبر سناً (٤٠ سنة فأكثر) في كافة السنوات في المستقبل. ويبين (الجدول ٤) أيضاً حجم الفئات العمرية الأربع في عامي ٢٠٣٠ و٢٠٥٠ بعد استثناء غير الأردنيين، وتم عرض هذه النتائج لغايات المقارنة، ويمكن ملاحظة تأثير هذا الاستثناء على خفض أعداد السكان في جميع هذه الفئات العمرية الأربع وفي كلا السيناريوهين.

جدول (٤) حجم السكان بالنسبة للفئات العمرية موزعين وفقاً للسيناريوهين الأول والثاني

السنة	أقل من ١٥ سنة		١٥-٢٤ سنة		٢٥-٣٩ سنة		٤٠ سنة فأكثر	
	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الأول	السيناريو الثاني
٢٠٠٧	٢.١٣٤.٣٢٠	٢.١٣٤.٣٢١	١.٢٥٥.٦٣٧	١.٢٥٥.٦٣٧	١.٣٨٤.٨٤٠	١.٣٨٤.٨٤٠	١.١١٧.٩٤٤	١.١١٧.٩٤٤
٢٠١٠	٢.٢٣٧.٩٢٤	٢.٢١٣.٣٦٨	١.٣٢٨.٨٧١	١.٣٢٨.٥٨٣	١.٥١٢.٠٥٥	١.٥١١.٥١٠	١.٢٧٨.٣٩٨	١.٢٧٨.٢٤١
٢٠١٥	٢.٤٩١.٢٠٨	٢.٣٢٣.٩٢١	١.٤١٦.١١٦	١.٤١٤.١٣٨	١.٧٣٧.٦٠٠	١.٧٣٣.٨٧٠	١.٥٧٨.٥٦١	١.٥٧٧.٣٨٩
٢٠٢٠	٢.٨١٢.١٧٧	٢.٣٥٢.٠١٠	١.٤٨٥.٣٥٢	١.٤٧٩.٩٠٥	١.٩٥٤.٨٧٧	١.٩٤٤.٥٩٢	١.٩٢٦.٨٨٦	١.٩٢٣.٦١٨
٢٠٢٥	٣.١٣٧.٣٥٣	٢.٣٢٤.٩٠٠	١.٦١٠.٤٤٤	١.٥٧٦.٢٤٨	٢.١١٨.٠٨٥	٢.٠٩٩.٣٧٢	٢.٣٢٩.٥١٣	٢.٣٢٣.٥٤٨
٢٠٣٠	**٣.٤٠٨.٤٤٢**	**٢.٢٧١.٧٧٩**	**١.٨٣٤.٦٦٨**	**١.٦٥٣.٧٥٣**	**٢.٢٥٢.٩٩٤**	**٢.٢٢٣.٨٦٢**	**٢.٧٦٨.٣٧٦**	**٢.٧٥٩.٠٨٠**
أردنيون فقط ٢٠٣٠	٣.٠٣١.٠١٢	٢.٠٠٦.٢٥٢	١.٥٦٧.٠٥٥	١.٤١٦.٣٦١	١.٨٦٣.٨١٣	١.٨٦٣.٧٩٨	٢.٤٨٥.٩٢٢	٢.٤٨٥.٩٢٧
٢٠٣٥	٣.٦٨٥.٤٠٥	٢.٢٨٥.٣٣٠	٢.٠٨٢.٢٤٦	١.٦٢٩.٤٢٢	٢.٤١٣.٦٩٩	٢.٣٤٧.٩٩٤	٣.٢٢٦.٥٣٢	٣.٢١٣.٢٧٢
٢٠٤٠	٤.٠٢٢.١١٣	٢.٣١٦.٩٣١	٢.٢٧٩.٨٣٦	١.٥٨٧.٥٩٥	٢.٦٨٥.٩٠٢	٢.٤٦٤.٥١٤	٣.٦٦١.٧٢٠	٣.٦٤٣.٦١١
٢٠٤٥	٤.٤٤٠.٦٥٢	٢.٣٥١.١٤٠	٢.٤٥٦.٦٠٧	١.٥٨٣.١٨٤	٣.٠٢٥.٨٦٠	٢.٤٩٧.٥٩٠	٤.٠٧٤.٣٨٤	٤.٠٥٠.٢٤٣
٢٠٥٠	**٤.٩١٧.٤٩٧**	**٢.٣٥٣.١٢٩**	**٢.٦٥٨.٧٩٧**	**١.٥٩٧.٨٧٩**	**٣.٣٧١.٣٦٨**	**٢.٤٧٤.٦٢٤**	**٤.٥٠٢.٤٥٨**	**٤.٤٤٧.٠٢٥**
أردنيون فقط ٢٠٥٠	٤.٣٧٣.٠٠٠	٢.٠٧٠.١٦٣	٢.٢٥٦.٠٧٨	١.٣٣٩.٦٥٩	٢.٧٦٣.٣٧٧	٢.٠٣٦.٩٥١	٤.٠٣٤.١٣٩	٤.٠١٢.٢٢٦
Δ٪ ٢٠٠٧-٢٠٣٠أ	٦٠	٦	٤٦	٣٢	٦٣	٦١	١٤٨	١٤٧
Δ٪ ٢٠٠٧-٢٠٥٠أ	١٣٠	١٠	١١٧	٢٧	١٤٣	٧٩	٣٠٣	٢٩٨

المصدر: المجلس الاعلى للسكان، الاسقاطات السكانية للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٥٠ باستخدام برمجية Spectrum DemProj Model

(أ) يشير إلى التغير النسبي في حجم هذه المجموعات السكانية منذ عام ٢٠٠٧ وحتى العام المذكور

٥-٣ الفرصة السكانية والأطفال

تُشير الإسقاطات إلى أن نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشرة خلال المسيرة نحو الفرصة السكانية ستنخفض بحيث تصل إلى حوالي ربع سكان الأردن (٢٥٪) باقترابنا من عام ٢٠٣٠، وإلى أقل من هذا بعد ذلك وفقاً للسيناريو الثاني، مقابل ٣٣٪ في السيناريو الأول كما يظهر من الجدول (٥أ)، أما جدول (٥ب) فيبين أعداد هذه الفئات من السكان. إن انخفاض نسبة الأطفال إلى (٢٥٪ أو أقل من ذلك) يُخرج التركيب العمري لسكان الأردن من مجموعة المجتمعات السكانية الفتية إلى مجموعة المجتمعات السكانية الشابة، ويبقيه خارج مجموعة المجتمعات السكانية الهرمة التي تنخفض فيها نسبة الأطفال حالياً إلى ما دون ٢٠٪ وتقترب نسبة الأطفال فيها من نسبة كبار السن.

أما إذا اقتصرنا التحليل على الأردنيين فقط، فإن نسب الأطفال في الأردن لا تتغير كثيراً لأن نسب الأطفال بين العراقيين مرتفعة وقريبة مما هي عليه بين الأردنيين، ولكنها متدنية جداً بين السكان من جنسيات أخرى، ويعود ذلك إلى أن العراقيين الذين تم احتسابهم في هذه الدراسة هم في الغالب أسر من أفراد من كافة الأعمار أو لأن الدراسة افترضت أن التركيب العمري لهم يشبه التركيب العمري للأردنيين، بينما الوافدون من جنسيات أخرى هم في العادة عمال أو عاملات في مقتبل العمر، ولا تؤثر نسبة الأطفال المتدنية بينهم على نسب الأطفال في الأردن، لأن تأثير هذا التباين في نسب الأطفال بين العراقيين وغيرهم يوازن بعضه البعض في تأثيره على نسب الإعالة بين سكان الأردن ككل.

٥-٤ الفرصة السكانية وكبار السن

تُشير نتائج الإسقاطات المبينة في الجدول (٥أ) إلى أن نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) خلال المسيرة نحو الفرصة السكانية سترتفع تدريجياً وتتخطى حاجز ٥٪ مع اقترابنا من عام ٢٠٣٠ خاصة في السيناريو الثاني. وذلك لأن الأفراد الذين سيدخلون سن الشيخوخة في الأردن من الآن وحتى منتصف القرن الجدول (٥ب) قد ولدوا أصلاً وأعدادهم معروفة وهم بيننا اليوم ولا تتأثر أعدادهم بمستويات الإنجاب في نصف القرن القادم، ولكن سوف تتأثر نسبتهم فقط في المجتمع الأردني فترتفع في العقود القادمة، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى انخفاض نسبة الأطفال المترتب على تراجع مستوى الإنجاب حسب السيناريو الثاني والثالث كما بينا ذلك سابقاً، فمن المعروف أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الأطفال ونسبة كبار السن.

وحتى لو تزايدت نسبة كبار السن في الأردن في العقود الأربعة القادمة، فإن نسبة الإعالة ستواصل انخفاضها لفترة طويلة بسبب تواصل الانخفاض في نسبة الأطفال إلى مستويات متدنية كما أشرنا سابقاً. وبالرغم من ارتفاع نسبة كبار السن، سيظل الأردن خارج مجموعة المجتمعات السكانية الهرمة حتى نهاية الأربعينات من هذا القرن، لأن نسبة كبار السن في الأردن ستبقى دون ١٠٪ من إجمالي عدد سكانه.

أما نسبة كبار السن بين سكان الأردن من جنسيات أخرى فهي بين العراقيين قريبة مما هي عليه بين سكان الأردن بكل جنسياتهم وفي كافة السنوات والسيناريوهات، ولكنها متدنية جداً بين سكان الأردن من جنسيات أخرى، ويعود ذلك أيضاً إلى أن هجرة العراقيين كانت على شكل أسر بكاملها أو بسبب التماثل الذي افترضته الدراسة بين التركيب العمري للعراقيين والأردنيين، في حين أن هجرة الجنسيات الأخرى تتشكل من عمال بالغين ونادراً ما يكون بينهم مهاجرين من كبار السن، ولهذا فإن استثناءهم من التحليل لا يغير كثيراً في نسب كبار السن في المجتمع الأردني.

جدول (٥أ) نسبة الأطفال ونسبة كبار السن وفقاً للسيناريوهين الأول والثاني				
السنة	نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة)		نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر)	
	السيناريو الأول (٣,٦ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو الثاني (٢,١ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو الأول (٣,٦ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو الثاني (٢,١ مولود) ٢٠٣٠
	٪	٪	٪	٪
٢٠٠٧	٣٦,٢٢	٣٦,٢٢	٣,٤٤	٣,٤٤
٢٠١٠	٣٥,٢٠	٣٤,٩٦	٣,٦١	٣,٦٢
٢٠١٥	٣٤,٤٩	٣٢,٩٧	٣,٧٥	٣,٨٥
٢٠٢٠	٣٤,٣٨	٣٠,٥٥	٣,٨٤	٤,٠٧
٢٠٢٥	٣٤,١٢	٢٧,٩٣	٤,١٣	٤,٥٦
٢٠٣٠	**٣٣,٢١**	**٢٥,٥٠**	**٤,٧٧**	**٥,٤٩**
٢٠٣٥	٣٢,٣١	٢٤,١٢	٥,٦٠	٦,٧٤
٢٠٤٠	٣١,٨٠	٢٣,١٤	٦,٣٠	٧,٩٦
٢٠٤٥	٣١,٧٢	٢٢,٤٣	٦,٨٨	٩,١٨
٢٠٥٠	٣١,٨٣	٢١,٦٤	٧,٣٨	١٠,٤٨

المصدر: المجلس الاعلى للسكان، الاسقاطات السكانية للفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٥٠) باستخدام برمجية Spectrum DemProj Model

جدول (٥ب) اعداد السكان الأطفال واعداد كبار السن وفقاً للسيناريوهين الاول والثاني				
السنة	عدد الأطفال (أقل من ١٥ سنة)		عدد كبار السن (٦٥ سنة فأكثر)	
	السيناريو الأول (٣,٦ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو الثاني (٢,١ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو الأول (٣,٦ مولود) ٢٠٣٠	السيناريو الثاني (٢,١ مولود) ٢٠٣٠
٢٠٠٧	٢,١٣٤,٣٢٠	٢,١٣٤,٣٢١	٢٠٢,٦٦٤	٢٠٢,٦٦٤
٢٠١٠	٢,٢٣٧,٩٢٤	٢,٢١٣,٣٦٨	٢٢٩,٤٤٢	٢٢٩,٤٤٧
٢٠١٥	٢,٤٩١,٢٠٨	٢,٣٢٣,٩٢١	٢١٧,١٦٧	٢٧١,١٣٤
٢٠٢٠	٢,٨١٢,١٧٧	٢,٣٥٢,٠١٠	٣١٣,٧٧٤	٣١٣,٦٧٥
٢٠٢٥	٣,١٣٧,٣٥٣	٢,٣٢٤,٩٠٠	٣٨٠,٠٠٦	٣٧٩,٨٢٤
٢٠٣٠	**٣,٤٠٨,٤٤٢**	**٢,٢٧١,٧٧٩**	**٤٨٩,٥٨٤**	**٤٨٩,٣٠١**
٢٠٣٥	٣,٦٨٥,٤٠٥	٢,٢٨٥,٣٣٠	٦٣٩,٣٧١	٦٣٨,٩٦١
٢٠٤٠	٤,٠٢٢,١١٣	٢,٣١٦,٩٣١	٧٩٧,٢٥٩	٧٩٦,٦٩٥
٢٠٤٥	٤,٤٤٠,٦٥٢	٢,٣٥١,١٤٠	٩٦٢,٥٥١	٩٦١,٧٩٤
٢٠٥٠	٤,٩١٧,٤٩٧	٢,٣٥٣,١٢٩	١,١٤٠,١٧٥	١,١٣٩,١٨٠

المصدر: المجلس الاعلى للسكان، الاسقاطات السكانية للفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٥٠) باستخدام برمجية Spectrum DemProj Model

٥-٥ الفرصة السكانية والشباب

تشكل الفئة العمرية ١٥-٣٩ سنة الفئة الأكبر من قوة العمل الأردنية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، حيث أظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٧ أن حوالي نصف المتعطلين عن العمل يتركزون في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة وحوالي نصف قوة العمل الكلية ونصف الإناث المتعطلات عن العمل يتركزون في الفئة العمرية ٢٥-٣٩ سنة[١٣].

ويبين الجدول (٦) التغير المتوقع في أعداد الشباب في سن التعليم العالي وفي السنوات الأولى من دخولهم سوق العمل (١٨-٣٠ سنة) وفقاً للسيناريوهين الأول والثاني، ولم يتم عرض نتائج السيناريو الثالث لأنها متماثلة مع نتائج السيناريو الثاني حتى عام ٢٠٣٠ وقريبة جداً منها بعد هذه السنة. كما ويظهر من نتائج الإسقاطات المبينة في هذا الجدول أن الأردن سيواجه نمواً في أعداد هذه الفئة، وهي المجموعة الأساسية التي يأتي منها طلبة كليات المجتمع والجامعات من جهة والداخلون الجدد إلى سوق العمل من جهة أخرى. وبصورة عامة، ستزداد أعداد الأفراد في الفئة ١٨-٢١ عاماً بنسبة ٤٥٪ بناء على السيناريو الأول مقابل زيادة ٣٣٪ بناء على السيناريو الثاني بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٣٠، ولكن سيكون الفرق بين السيناريوهين ملحوظاً بحلول عام ٢٠٥٠ عندما تزداد أعداد هذه الفئة بنسبة ١١٠٪ في السيناريو الأول مقابل ٢٧٪ في السيناريو الثاني بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٥٠.

أما أعداد من هم في سن ٢٢-٢٤ عاماً ومن هم في سن ٢٥-٣٠ عاماً فيظهر الفرق بين السيناريوهين في أعداد هاتين المجموعتين بصورة جلية بعد عام ٢٠٣٠، حيث يلاحظ أن النمو في أعدادهم سيكون متماثلاً تقريباً في السيناريوهين حتى تلك السنة، ولكن بعد ذلك ترتفع أعداد من هم في سن ٢٢-٢٤ سنة بين عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٥٠ بنسبة ١٦٦٪ وفق السيناريو الأول مقابل ٣٦٪ فقط وفق السيناريو الثاني، أما البيانات المناظرة للفئة العمرية الأكبر ٢٥-٣٠ ولنفس الفترة فهي ١٣٢٪ وفق السيناريو الأول مقابل ٥٦٪ وفق السيناريو الثاني.

ويبين الجدول (٦) أيضاً حجم كافة المجموعات العمرية في عامي ٢٠٣٠ و٢٠٥٠ عند استثناء غير الأردنيين، وتم عرض هذه النتائج لغايات المقارنة، ويمكن ملاحظة تأثير هذا الاستثناء على خفض أعداد السكان في جميع هذه المجموعات العمرية وفي كلا السيناريوهين في هاتين السنتين، وتنطبق هذه النتيجة على جميع السنوات الأخرى أيضاً.

جدول (٦) أعداد الأفراد في سن التعليم العالي وبداية الحياة العملية وفقاً للسيناريوهين الأول والثاني

	١٨-٢١ سنة		٢٢-٢٤ سنة		٢٥-٣٠ سنة	
السنة	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الأول	السيناريو الثاني
٢٠٠٧	٥٠٣.٧٩٣	٥٠٣.٧٩٣	٣٦٣.٨١٥	٣٦٣.٨١٥	٦٤١.٢٢٨	٦٤١.٢٢٨
٢٠١٠	٥٣٤.٢٨٧	٥٣٤.١٧١	٣٨٨.٦٠٠	٣٨٨.٤٥٦	٧٠١.٥٠١	٧٠١.٢٢٠
٢٠١٥	٥٦٨.١٠٩	٥٦٧.١٢٠	٤٢٩.٢٢٣	٤٢٨.٢٤١	٧٩٠.٢٦٣	٧٨٨.٣٤٧
٢٠٢٠	٥٩٠.٩٦٧	٥٨٩.٥٩٥	٤٥٠.٠٢٧	٤٤٦.٩٦٨	٨٦٧.٢٢٢	٨٦١.٩٣٧
٢٠٢٥	٦٣٧.٨٦٧	٦٣١.٤١٦	٤٧٢.٨٨٦	٤٦٨.٣٣٣	٩١٠.٠٥٣	٩٠٠.٤٣٧
٢٠٣٠	**٧٣٢.٧٨٦**	**٦٦٨.٧١٨**	**٥١٨.٤٥٩**	**٥٠٥.٤١١**	**٩٦٠.٩١٧**	**٩٤٦.٢٦٣**
أردنيون فقط ٢٠٣٠	٦٢٥.٦٠٦	٥٧٢.٨٩٧	٤٢١.٤٣٧	٤١٦.٥١٥	٧٧٧.٧٣٧	٧٧٨.٠١٥
٢٠٣٥	٨٣٦.٧٧٣	٦٥٢.٧١٢	٦٠٤.٥٠٥	٥٢٦.٩٦٧	١.٠٦١.٤٩٦	١.٠١٥.٧٢٦
٢٠٤٠	٩١٣.٥٣٧	٦٣٢.٥٣١	٦٧٥.٩٧٧	٥٠٠.٩٦٠	١.٢٢٨.٩٩٧	١.٠٤٧.٤٤٩
٢٠٤٥	٩٨١.٤٧٩	٦٣٢.٥٦٦	٧٣٤.٣٨٤	٥٠١.١٤١	١.٣٧٠.٢٤٧	١.٠٠٢.٧٧١
٢٠٥٠	**١.٠٥٩.٩٥٨**	**٦٣٧.٤١٦**	**٧٨٨.٢١٨**	**٤٩٦.٣٤٥**	**١.٤٨٦.٢٤٢**	**٩٩٩.٠٩٤**
أردنيون فقط ٢٠٥٠	٨٩٨.٩٥١	٥٣٤.١٤٦	٦٣٦.٤٠٨	٣٩٤.٧٤٩	١.١٩٤.٩٥٢	٧٩٧.٨٨٧
٪ Δ ٢٠٠٧-٢٠٣٠أ	٤٥	٣٣	٤٢	٣٩	٥٠	٤٨
٪ Δ ٢٠٠٧-٢٠٥٠أ	١١٠	٢٧	١٦٦	٣٦	١٣٢	٥٦

المصدر: المجلس الاعلى للسكان، الاسقاطات السكانية للفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٥٠) باستخدام برمجية Spectrum DemProj Model

(أ) يشير إلى التغير النسبي في حجم هذه المجموعات السكانية منذ عام ٢٠٠٧ وحتى العام المذكور

(١٣) دائرة الإحصاءات العامة، التقرير التحليلي للنتائج السنوية لمسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٧، شباط ٢٠٠٨.

٥-٦ الفرصة السكانية وعبء الإعالة

كما أشرنا سابقاً سيكون هناك فرق بين السيناريوهين في حجم السكان يصل إلى حوالي ١,٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، كما سيكون هناك فرق في نسبة السكان في سن العمل ونسبة الإعالة، حيث ستساهم الفرصة السكانية في التخفيف من عبء الإعالة وخاصة عندما تبلغ الفرصة ذروتها فترتفع نسبة السكان في أعمار القوى البشرية من حوالي ٦٠٪ إلى حوالي ٦٩٪ وتنخفض نسبة الإعالة من ٦٦ إلى ٤٥ لعام ٢٠٣٠ حسب السيناريو الثاني، وكما هو مبين في الجدول (٢) سابقاً والشكل (٥) أدناه. وحتى بعد عام ٢٠٤٠ تبقى نسبة الإعالة متدنية في السيناريو الثاني قياساً بما كانت عليه في بداية القرن، وإن ارتفعت قليلاً بسبب بدء تناقص نسبة السكان في سن العمل بصورة بسيطة والمترتب على بدء حصول تزايد بسيط في نسبة كبار السن. ويوضح الشكل (٥) أدناه بجلاء تأثير نافذة الفرصة السكانية على أعباء الإعالة، فبينما تبقى نسبة السكان في أعمار القوى البشرية والإعالة على حالها تقريباً وفق السيناريو الأول، ترتفع نسبة السكان في أعمار القوى البشرية وتنخفض نسب الإعالة في السيناريو الثاني (سيناريوالفرصة) بشكل كبير.

أما إذا اقتصرنا التحليل على نسب السكان في أعمار القوى البشرية ونسب الإعالة بين الأردنيين فقط، أي باستثناء غير الأردنيين فإن النتائج لا تتغير كثيراً، لأن هذه المؤشرات بين الأردنيين متماثلة تقريباً مع ما هي عليه بين العراقيين كما يجب أن نتوقع، ولكنها مختلفة عما هي عليه بين غير الأردنيين الآخرين، ونظراً لصغر حجم هذه المجموعة السكانية الأخيرة فإن استثناءها من التحليل يرفع قليلاً من مستويات الإعالة في الأردن.

شكل (٥) نسبة السكان في سن العمل ونسبة الإعالة حسب السيناريو الأول والثاني

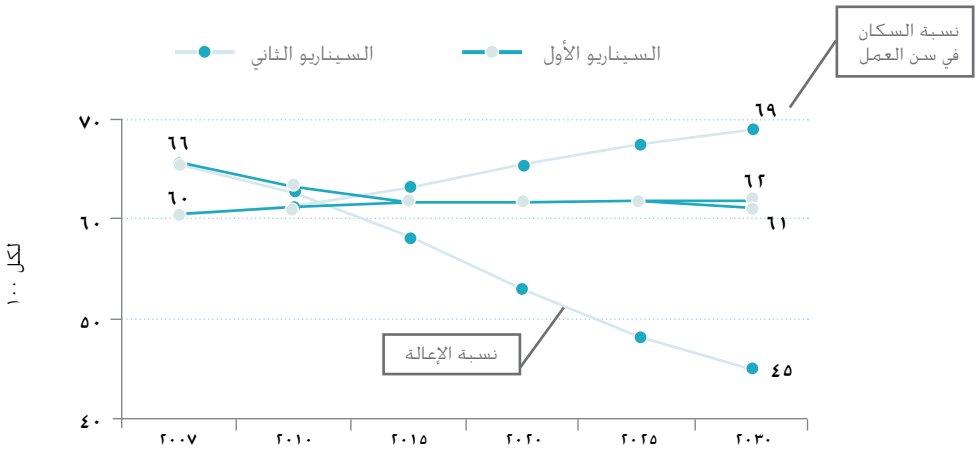

المصدر: المجلس الاعلى للسكان، الاسقاطات السكانية للفترة (2007 – 2050) باستخدام برمجية Spectrum DemProj Model

٥-٧ الفرصة السكانية والتعليم

انطلاقاً من الفوارق في نسبة الأطفال وأعدادهم بين السيناريوهات والتي بيناها سابقاً والتي تنعكس بشكل مباشر على عدد من هم في سن التعليم العام جدول (٧)، فإن الفوارق بين السيناريوهين[١٤] في أعداد من هم في سن رياض الأطفال تظهر في الحال واعتباراً من عام ٢٠١٠ ولو بصورة قليلة نسبياً، إلا أنها تتعاظم بعد ذلك لتصل إلى أكثر من ١٦٦ ألف طفل في عام ٢٠٣٠، وأكثر من ٣٧٥ ألف في عام ٢٠٥٠. وبناء على ذلك سيزداد أعداد من هم في سن ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) بنسبة ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ وبنسبة ١٤١٪ بحلول عام ٢٠٥٠ وفق السيناريو الأول، مقابل ٧-١٠٪ فقط لهاتين السنتين على التوالي وفق السيناريو الثاني.

(١٤) لم تعرض النتائج الخاصة بالسيناريو الثالث لأنها لا تختلف كثيراً عن نتائج السيناريو الثاني.

أما الفوارق بين السيناريوهين في أعداد من هم في سن التعليم الأساسي، فتبدأ في الظهور بعد عام ٢٠١٣ وتبلغ ذروتها عام ٢٠٣٠ وبفارق حوالي ٦٢٩ ألف طالباً لعام ٢٠٣٠ وحوالي مليون ونصف طالباً عام ٢٠٥٠. وبناء على ذلك، سيزداد عدد من هم في سن التعليم الأساسي بنسبة ٥٦٪ بحلول عام ٢٠٣٠ وبنسبة ١٢١٪ بحلول عام ٢٠٥٠ وفق السيناريو الأول مقابل زيادة بنسبة تتراوح ما بين ١١-١٤٪ فقط للفترة نفسها وفق السيناريو الثاني.

أما الفوارق بين السيناريوهين في أعداد من هم في سن التعليم الثانوي، فتتأخر في الظهور إلى ما بعد عام ٢٠٢٠ لأن الذين يولدون اليوم لن يصلوا إلى سن التعليم الثانوي إلا بعد ١٦ سنة من عام ٢٠٠٧، وتصل هذه الفوارق إلى حوالي ٦٣ ألف طالباً عام ٢٠٣٠ و٢٢٦ ألفاً عام ٢٠٥٠ (الجدول ٧)، وبناء على ذلك سيزداد عدد من هم في سن التعليم الثانوي بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ وبنسبة ١٠٩٪ بحلول عام ٢٠٥٠ وفق السيناريو الأول مقابل زيادة تتراوح ما بين ٢٠-٢٦٪ فقط للسنوات نفسها وفق السيناريو الثاني. ولم يتم عرض نتائج السيناريو الثالث لأنها لا تختلف عن نتائج السيناريو الثاني في الأجل القصير، كما أن الفروق بينهما طفيفة في الأجل الطويل أيضاً.

ويبين الجدول (٧) أيضاً حجم كافة المجموعات السكانية ممن هم في سن التعليم للأعوام بين ٢٠٣٠ و٢٠٥٠ عند استثناء غير الأردنيين من الإسقاطات والاقتصار على الأردنيين فقط، وتم عرض هذه النتائج لغايات المقارنة، ويمكن ملاحظة تأثير هذا الاستثناء من خلال الانخفاض المعتدل في أعداد السكان في سن التعليم في جميع مراحله وفي كلا السيناريوهين في هاتين السنتين، وتنطبق هذه النتيجة على جميع السنوات الأخرى أيضاً.

جدول (٧) الأعداد المتوقعة للأفراد في سن رياض الأطفال (٤-٥ سنوات) والتعليم الأساسي (٦-١٥ سنة) والثانوي (١٦-١٧ سنة) وفقاً للسيناريوهين الاول والثاني

	رياض الأطفال		التعليم الأساسي		التعليم الثانوي	
السنة	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الأول	السيناريو الثاني
٢٠٠٧	٢٨٦.١٣١	٢٨٦.١٣١	١.٣٧١.٨٧٧	١.٣٧١.٨٧٧	٢٥٦.٥٣٣	٢٥٦.٥٣٣
٢٠١٥	٣٤٨.٦٩٠	٣٢٣.٤٥٢	١.٥٠٧.١٠٣	١.٤٩٢.٧٤٦	٢٧٨.٣٠٢	٢٧٨.٠٤٥
٢٠٢٠	٤٠٥.٥٦٨	٣١٨.٦٨٩	١.٧٠٤.٥٧٥	١.٥٧٦.٨٣٤	٢٩٣.٧٩٧	٢٩٣.٢٠١
٢٠٢٥	٤٣٩.٤١٧	٢٩٨.٢٢٢	١.٩٤٧.٨٠٩	١.٥٦٩.٠٣٩	٣٢٧.٧٠٠	٣١٦.٧٤١
٢٠٣٠	**٤٧١.٨٨٣**	**٣٠٥.٧١٨**	**٢.١٤٥.٨٨٨**	**١.٥١٦.٩٨٤**	**٣٨٥.٢٤٦**	**٣٢٢.٤١٧**
أردنيون فقط ٢٠٣٠	٤١٨.٥١٧	٢٦٨.٨١٨	١.٩١٥.٦٣٢	١.٣٤٨.٠٠٩	٣٤٣.٠٣٢	٢٨٦.٨٣٠
٢٠٣٥	٥٠٧.٩٣٦	٣٠٣.٠٧٦	٢.٣١٣.٣٠٠	١.٥٠٣.٩٦٢	٤٢٤.٢٤٥	٢٩٩.٧١٢
٢٠٤٠	٥٥٩.٢٤١	٣١٥.١٠١	٢.٤٩٥.٣٦٤	١.٥١٠.٥٨٥	٤٥٧.٦٢٠	٣٠٣.٨٤٤
٢٠٤٥	٦٢٢.٨٧٥	٣١٩.٠٤١	٢.٧٣٥.٣٥٠	١.٥٤٦.٩٨٧	٤٩٠.٢٢٢	٢٩٩.٠٦١
٢٠٥٠	**٦٩٠.٣٧٠**	**٣١٣.٤٦١**	**٣.٠٣٣.٩٩٥**	**١.٥٦٧.٥٠٦**	**٥٣٥.٣٧٨**	**٣٠٨.٨٨٣**
أردنيون فقط ٢٠٥٠	٦١٢.٨٦٩	٢٧٤.٣٩٧	٢.٧٠٧.٣١١	١.٣٨٩.٣٤٦	٤٧٥.٤٠٥	٢٧٣.٠١٤
٪ Δ ٢٠٠٧-٢٠٣٠[أ]	٦٥	٧	٥٦	١١	٥٠	٢٦
٪ Δ ٢٠٠٧-٢٠٥٠[أ]	١٤١	١٠	١٢١	١٤	١٠٩	٢٠

المصدر: المجلس الاعلى للسكان، الاسقاطات السكانية للفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٥٠) باستخدام برمجية Spectrum DemProj Model

(أ) يشير إلى التغير النسبي في حجم هذه المجموعات السكانية منذ عام ٢٠٠٧ وحتى العام المذكور

٥-٨ الفرصة السكانية وسوق العمل

لقد تم سابقاً عرض تقديرات لنسب السكان الذين هم في سن العمل، إلا أن هؤلاء لن يكونوا جميعهم ضمن قوة العمل أي في فئة النشيطين اقتصادياً، فهناك نسبة كبيرة منهم طلبة متفرغون للدراسة، وربات منازل، حيث تُشير البيانات الإحصائية إلى أن ٢٩,٨٪ من الأفراد غير النشيطين اقتصادياً هم من الطلاب و٥٣,٩٪ ربات منازل[١٥]. ولاستكمال الصورة عن التأثيرات الاقتصادية للفرصة السكانية تم إجراء تقديرات لمستويات التغير في حجم قوة العمل ولعدد فرص العمل الجديدة التي يتعين على الاقتصاد الأردني أن يستحدثها سنوياً لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل فقط دون أن نأخذ بالحسبان فرص العمل اللازمة لاستيعاب المتعطلين حالياً عن العمل والذين تراكمت أعدادهم من سنوات سابقة.

ولتقدير حجم القوى العاملة وحجم فرص العمل اللازم استحداثها لا بد من الأخذ بالاعتبار معدلات المشاركة في قوة العمل للذكور وللإناث كل على حدة، نظراً لما بينهما من تباين كبير في هذا المجال. ولهذه الغاية، فقد تم تنفيذ التقديرات استناداً إلى نتائج مسح العمالة والبطالة لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. وقد تم تطبيق الأسلوب الفني المعد من قبل الأمم المتحدة لتنفيذ الاسقاطات المستقبلية لمعدلات المشاركة الاقتصادية التفصيلية حسب العمر للسكان في الاعمار ١٥-٦٤[١٦] سنة للفترة الزمنية ٢٠٠٨-٢٠٥٠.

ويبين (الجدول ٨) حجم قوة العمل وفرص العمل المتوقع استحداثها بافتراض ثبات معدل البطالة المشاهد في عام ٢٠٠٨. وستقتصر الوثيقة التحليل لمقارنة نتائج السيناريو الأول والثاني (سيناريو الفرصة السكانية) ولن تتطرق للسيناريو الثالث لأن نتائجه قريبة من نتائج السيناريو الثاني، حيث يوضح الارتفاع الكبير في حجم قوة العمل في عام ٢٠٣٠، والتي سيتضاعف حجمها ١,٩ مرة تقريبا في ذلك العام مقارنة بحجمها في عام ٢٠٠٨ في حين سيتضاعف حجمها ثلاث مرات في عام ٢٠٥٠ عما كان عليه حجمها في عام ٢٠٠٨ حسب السيناريو الأول. ونظرا للارتفاع الذي سيشهده حجم قوة العمل مستقبلا فإن الاقتصاد الأردني سيتحمل عبئاً كبيراً في خلق فرص عمل جديدة للداخلين الجدد في سوق العمل. وسيرتفع حجم فرص العمل التي من المتوقع استحداثها في ظل افتراض ثبات معدل البطالة المشاهد وافتراض ثبات أداء الاقتصاد الأردني عما هو عليه في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٣٣ ألف فرصة عمل في عام ٢٠٣٠ حسب السيناريو الأول وإلى ١٣٠ ألف فرصة عمل حسب السيناريو الثاني. وسيشهد حجم فرص العمل المستحدثة تزايداً جوهرياً كلما اقتربنا من نهاية فترة الاسقاطات، حيث يتوقع أن يصل هذا الحجم إلى حوالي ٢١٦ ألف فرصة عمل حسب السيناريو الأول وإلى حوالي ١٦٩ ألف فرصة عمل حسب السيناريو الثاني، وكما هو موضح في الشكل (٦)، ويلاحظ تضاعف حجم فرص العمل المتوقع استحداثها بين عامي ٢٠٣٠ و٢٠٥٠ مقارنة بحجم فرص العمل المتوقع استحداثها بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٣٠، فمن المتوقع أن يستحدث الاقتصاد الأردني حوالي ٧١ الف فرصة عمل بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٣٠ مقابل حوالي ١٤٩ الف فرصة عمل بين عامي ٢٠٣٠ و٢٠٥٠.

إن تأثير الانخفاض في مستوى الإنجاب على قوة العمل لا يظهر حالاً كما ذكرنا، إنما يتأخر حتى يكبر الأطفال ويبدأون في الدخول إلى قوة العمل كعاملين فعلاً أو كباحثين عن عمل (متعطلين)، ويلاحظ أن الفروقات بين السيناريوهين فيما يخص فرص العمل المطلوب استحداثها، ستكون قليلة في السنوات الأولى، وتبدأ في الظهور متأخرة وبصورة تدريجية وتتعاظم مع الزمن. وبصورة عامة، يلاحظ ارتفاع العدد المتوقع لفرص العمل اللازمة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، حيث سيصل حجمها في عام ٢٠٣٠ ضعف ما هو عليه في عام ٢٠٠٨ حسب السيناريو الأول. وفي المقابل، يتوقع أن يرتفع عدد فرص العمل المستحدثة في عام ٢٠٣٠ بما نسبته ٨٦٪ حسب السيناريو الثاني. وبعبارة أخرى لا تتطلب الفرصة السكانية خلق فرص عمل جديدة كل سنة بنفس المقدار الذي يتطلبه السيناريو الأول وذلك بسبب التناقص في نسبة الأطفال الذي يصاحب الفرصة السكانية والذين سيشكلون لاحقا قوة العمل المستقبلية. أما بحلول عام ٢٠٥٠، فمن المتوقع أن تنمو فرص العمل المستحدثة بنسبة ٢٠٨٪ عن حجمها في عام ٢٠٠٨ حسب السيناريو الأول، بينما سيرتفع عددها بما نسبته ١٤١٪ حسب السيناريو الثاني، الأمر الذي سيخفف من الضغط على سوق العمل. ولا شك أن التباين في عدد فرص العمل المتوقع استحداثها حسب السيناريوهين، وانخفاضها حسب السيناريو الثاني يشير بوضوح إلى الأثر الجوهري لانخفاض معدلات الإنجاب.

(١٥) دائرة الإحصاءات العامة، نتائج التقرير التحليلي لمسح العمالة والبطالة لعام ٢٠٠٧.

(١٦) ينص قانون العمل الأردني على أن السن الأدنى للالتحاق في سوق العمل هو (١٦ سنة)

جدول (٨) حجم قوة العمل وعدد فرص العمل المتوقع استحداثها حسب السناريوهين الأول والثاني						
السنة	حجم قوة العمل			فرص العمل المتوقع استحداثها		
	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	الفرق في حجم قوة العمل	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	الفرق في حجم فرص العمل
٢٠٠٨	١٥٦٧٨٩٨	١٥٦٧٨١٩	٧٩	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	–
٢٠١٠	١٦٨٧٣٠٥	١٦٨٦٨٠٦	٤٩٩	٧٥٣٣١	٧٥٣١٣	١٨
٢٠١٦	٢٠٦٣٠٦٢	٢٠٥٨٤٨٤	٤٥٧٨	٩٢١٠٧	٩١٩٠٧	٢٠٠
٢٠٢٠	٢٣١٦٢٧٨	٢٣٠٦٣٠٩	٩٩٦٩	١٠٣٤١٢	١٠٢٩٧٢	٤٤٠
٢٠٢٦	٢٦٩٩٦٠٨	٢٦٧٣٤٢٠	٢٦١٨٨	١٢٠٥٢٦	١١٩٣٦٣	١١٦٣
٢٠٣٠	**٢٩٧٩١٢٨**	**٢٩١٧٣٣٢**	**٦١٧٩٦**	**١٣٣٠٠٥**	**١٣٠٢٥٣**	**٢٧٥٢**
٢٠٣٦	٣٤٦١١٠٦	٣٢٤٩٤٨١	٢١١٦٢٥	١٥٤٥٢٤	١٤٥٠٨٣	٩٤٤١
٢٠٤٠	٣٨٢٣٦٠٧	٣٤٣٤١٠٩	٣٨٩٤٩٨	١٧٠٧٠٨	١٥٣٣٢٦	١٧٣٨٢
٢٠٤٦	٤٤١٣٧٣٣	٣٦٦٢٤٨٨	٧٥١٢٤٥	١٩٧٠٥٤	١٦٣٥٢٣	٣٣٥٣١
٢٠٥٠	**٤٨٤١١٤١**	**٣٧٩٠٩٤٣**	**١٠٥٠١٩٨**	**٢١٦١٣٦**	**١٦٩٢٥٨**	**٤٦٨٧٨**

المصدر: المجلس الاعلى للسكان، الاسقاطات السكانية للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠٥٠) باستخدام برمجية Spectrum DemProj Model

شكل (٦) إسقاطات قوة العمل في الأعمار (١٥ – ٦٤سنة) لسنوات مختارة

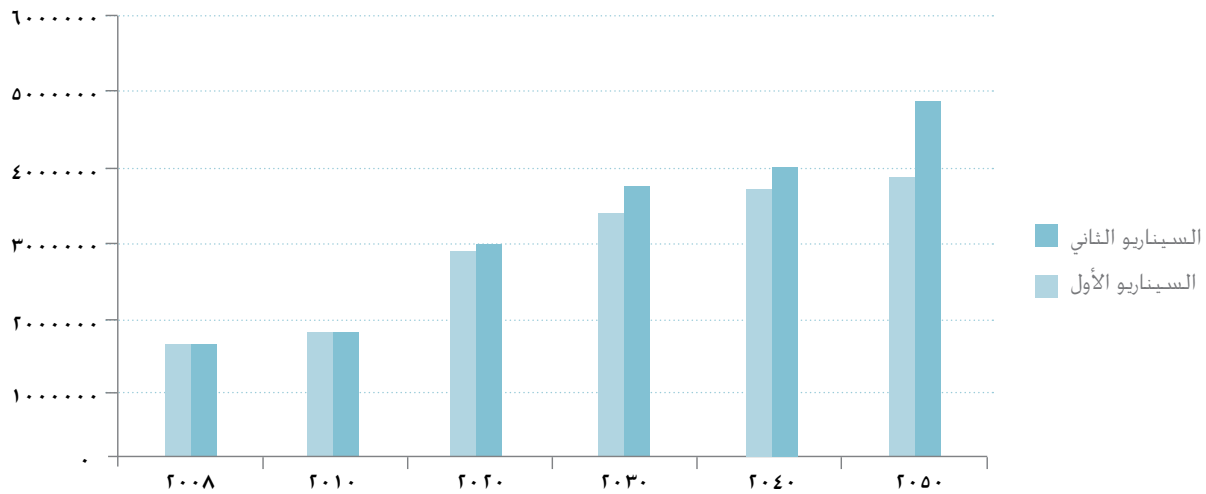

٦- سياسات تحقيق واستثمار الفرصة السكانية

نظراً لأن القضايا السكانية ذات علاقة وامتدادات بالأوضاع والقطاعات والخطط المختلفة، الاقتصادية منها والإجتماعية. ونظراً لتوافر مجموعة من السياسات والاستراتيجيات المعتمدة في الأردن في المجالات المختلفة، كالصحة الإنجابية/تنظيم الأُسرة، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والاستثمار والاقتصاد، والموارد البشرية، والتشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني وغيرها، بالإضافة إلى ما يتعلق بكل ذلك في الأجندة الوطنية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥) التي توفر رؤية مستقبلية طويلة الأجل، فقد جاء هذا الجزء من الوثيقة ليستعرض السياسات المقترحة للفرصة السكانية والتي تفادت المعالجات العامة والشاملة للمجالات المشار إليها أعلاه، واقتصرت على إبراز المحاور ذات العلاقة المباشرة بالفرصة السكانية، وذلك من خلال مجموعة من السياسات التي توزعت الى ثلاث محاور رئيسية هي، سياسات للاسراع بالتحول الديموغرافي والوصول الى فترة «الفرصة السكانية» عن طريق سياسات الاستثمار في الصحة من خلال زيادة فعالية وكفاءة برامج الصحة الانجابية/ تنظيم الأسرة، وسياسات الاستثمار في التعليم والتعليم العالي للارتقاء بنوعية التعليم ومستوياته وأنماطه المختلفة، وسياسات تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة من خلال زيادة مساهمتها في سوق العمل وتقليل الفجوة الجندرية في هذا المجال، وكذلك سياسات للاستفادة من عوائد الفرصة السكانية من خلال سياسات ضمت تطوير سوق العمل للاستفادة من الفرص الحالية، والسياسات الخاصة بالانفتاح الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وسياسات استقطاب وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي كونه المفتاح لخلق فرص عمل جديدة، بالاضافة الى أهمية وجود سياسات الحماية الاجتماعية التي تعمل على وقاية المجتمع من التأثيرات السلبية للفرصة السكانية في حال عدم الانتفاع منها على الوجه الأمثل وذلك من خلال تطوير برامج التمكين المجتمعي وضمان استدامتها، وأخيراً نُدرج سياسات الحماية الاجتماعية والاعداد لمرحلة ما بعد الفرصة السكانية لضمان بيئة داعمة ومساندة على مختلف الصُعُد لفئات كبار السن. وتأتي هذه السياسات المقترحة مفصلة حسب كل مرحلة على النحو التالي:

٦-١ سياسات للاسراع بالتحول الديموغرافي، والوصول الى فترة «الفرصة السكانية»

٦-١-١ سياسات الاستثمار في الصحة

- تحقيق معدل الإنجاب المستهدف والبالغ ٢,١ مولود للمرأة الواحدة في سن الانجاب في عام ٢٠٣٠، مروراً بمعدل الإنجاب البالغ ٢,٥ في عام ٢٠١٧ بموجب توجهات الأجندة الوطنية.
- زيادة فعالية وكفاءة برامج الصحة الانجابية /تنظيم الاسرة.
- نشر الوعي وكسب التأييد على مستوى صانعي السياسات ومتخذي القرار والمجتمع المدني بالقضايا السكانية وعلاقتها بالصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة.
- ضمان التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالتوعية بقضايا الصحة الانجابية /تنظيم الأسرة مع الأخذ بعين الاعتبار التقيد بتعاليم الشريعة الاسلامية وتأثير عامل العادات والتقاليد.
- تعزيز السلوكيات الصحية لدى الشباب والمراهقين.

أما السياسات التي تطرقت لها وثيقة الأجندة الوطنية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥)[١٧] من خلال برامجها التنفيذية المختلفة[١٨] في المجال الصحي هي:

- تخفيض معدلات النمو السكاني.
- ضمان العدالة في الحصول والوصول للخدمة الصحية بما فيها خدمات الصحة الانجابية.
- تعزيز الشراكة ما بين القطاعات الصحية.
- شمول الاردنيين بالتأمين الصحي.

---

(١٧) الأجندة الوطنية للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٥، المجلد الأول

(١٨) البرنامج التنفيذي للأجندة الوطنية للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩) و (٢٠٠٩-٢٠١١)

٦-١-٢ سياسات الاستثمار في التعليم والتعليم العالي

- زيادة الوعي في المؤسسة التربوية بقضايا الصحة الانجابية وتنظيم الأُسرة وأهمية استثمار الفرصة السكانية والتوسع بدمج المفاهيم المتصلة بها في المناهج التربوية والبرامج التدريبية.
- الاسراع في استكمال اجراءات إنشاء المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية بما يكفل ضبط وإدارة الجودة في المؤسسات التعليمية للارتقاء بنوعية التعليم بمستوياته وأنماطه المختلفة.
- وضع سياسات قبول للتعليم العالي تتضمن شروط ومعايير نوعية تضمن ترشيد التعليم العالي و جودة مخرجاته.
- النهوض بالوسائل التعليمية والتوجيه التربوي، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات ذات العلاقة، داخل نظم التعليم وخارجها، لمساعدة الملتحقين بالتعليم الثانوي والعالي على اختيار المسارات التعليمية المناسبة لقدراتهم والمتواءمة مع المتطلبات التنموية، ومساعدة خريجي المراحل التعليمية المختلفة على الالتحاق بالعمل.
- تطوير نشاطات البحث والتطوير في المراحل التعليمية المختلفة، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا السكانية.

أما السياسات التي تطرقت لها وثيقة الأجندة الوطنية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥) من خلال برامجها التنفيذية المختلفة في مجال التعليم والتعليم العالي هي:

- الاستمرار في توفير فرص التعليم لكافة الطلبة في سن التعليم والسعي في تعميم التعليم الأساسي للجميع والقضاء على أوجه التفاوت في فرص التعليم المتاحة.
- تفعيل مشاركة المرأة وتحقيق العدالة بين الجنسين في سياسات ومناهج وبرامج قطاعات التعليم المختلفة.

٦-١-٣ سياسات تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة

- وضع خطة ذات إطار زمني لضمان زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل وتفعيل الخدمات المساندة لتمكين المرأة من الجمع بين التزاماتها الأسرية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة.
- القضاء على التمييز في العمل ضد المرأة من أجل زيادة حصتها في قوى العمل المتوفرة.

٦-٢ سياسات للاستفادة من عوائد الفرصة السكانية

تنطوي الفرصة السكانية على زيادة كبيرة في حجم قوة العمل والمدخرات، وينبغي أن يهيء الاقتصاد المناخ الملائم من السياسات للاستفادة من هذه الزيادة في دفع النمو الاقتصادى دفعة كبيرة حتى لا تتحول الزيادة في حجم قوة العمل الى عبء متفاقم متمثلاً في ارتفاع معدلات البطالة، وما لها من انعكاسات سلبية على كل من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وفي هذا السياق تم تحديد عدد من المؤشرات التي يمكن بالوصول اليها تحقيق النمو الاقتصادي وتشغيل واستيعاب الأعداد المتزايدة من الفئات العاملة، والموضحة في الملحق رقم (٣). ونعرض أدناه السياسات المطلوبة لتحقيق هذه المؤشرات للاستفادة من العوائد الايجابية للفرصة السكانية مراعين في نفس الوقت زيادة الحماية الاجتماعية وبناء النسيج الاجتماعي للتصدى لاية اختلالات قد تصاحب التغير السكاني والنمو الاقتصادي على النحو التالي:

٦-٢-١ سياسات توسيع سوق العمل ومرونته

- رفع أعداد الملتحقين ببرامج ومؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني، ومضاعفة نسبتهم إلى مجمل الملتحقين بكل من مرحلتي التعليم الثانوي والتعليم العالي، بحيث تصبح نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني بعد مرحلة التعليم الأساسي ٤٠٪ للذكور و٢٥٪ للإناث على الأقل في عام ٢٠١٣، ومواصلة الارتفاع التدريجي لهاتين النسبتين بعد ذلك حسب الحاجة.
- ترشيد وتنظيم الالتحاق بالتعليم الثانوي والتعليم العالي، بما في ذلك التعليم الجامعي والتعليم الجامعي المتوسط في كليات المجتمع، بهدف تأمين عنصر المواءمة مع المتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل، وبخاصة فيما يتعلق باحتياجات مستويات العمل الأساسية من العمالة الماهرة.
- التشجيع على الانخراط في التعليم الثانوي المهني كبديل للتعليم الثانوي الأكاديمي.
- توجيه نظم وبرامج التعليم والتدريب النظامية وغير النظامية لزيادة مساهمة العمالة المحلية في قوة العمل.
- توجيه نظم وبرامج التعليم والتدريب نحو المشاريع الميكروية والصغيرة والمشاريع الذاتية.
- تنفيذ برامج تهيئة الطلبة وخاصة بعد سن ١٥ للإنخراط في التعليم المهني والحرفي والتخصص واكتساب المهارات.
- ربط مساقات التعليم بوصف الوظائف و شروط إشغالها والمهارات اللازمة لها.
- النهوض بوسائل التشغيل والإرشاد المهني والتقني، بما في ذلك استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات ذات العلاقة داخل نظم التدريب وخارجها لمساعدة الملتحقين بالتدريب المهني على اختيار المجالات المهنية المناسبة لقدراتهم والموائمة لمتطلبات سوق العمل، ومساعدة خريجي المجالات التدريبية المهنية المختلفة على الالتحاق بالعمل.
- العمل على الارتقاء بنظرة المجتمع إلى العمل المهني وتعزيز مكانته وتقدير مؤسساته والعاملين فيه، وبيان أهميته في أداء المنظومة الاقتصادية.
- تطوير نظام للشراكة مع القطاع الخاص يحقق دوراً إيجابياً له في رسم السياسات وإعداد البرامج وتنفيذها وتقييمها كما يُساهم في تطوير التسهيلات التدريبية كماً ونوعاً، لأغراض التدريب من أجل التشغيل.
- تعديل التشريعات سعياً لتدعيم دورالقطاع الخاص الوطني الأردني في التنميه الإقتصاديه المستهدفه .
- تبني خطط وآليات لاستحداث فرص عمل جديدة حسب الحاجة.
- وضع خطة ذات إطار زمني لزيادة مساهمة العمالة المحلية في قوة العمل، وترشيد معايير وإجراءات استقدام العمالة الوافدة.
- دعم قطاع المشاريع المتناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة من خلال توفير التسهيلات التمويلية والفنية، وتشجيع التشغيل الذاتي والريادة في إقامة المشاريع الفردية.
- التأكيد على اصلاح الاختلالات القائمة في قانون الضمان الاجتماعي والتي قد تتعارض بشكل أو بآخر مع سياسات تطوير سوق العمل وتعظيم الاستفادة من الأيدي العاملة، ومن أبرز هذه الاختلالات التقاعد المبكر.
- استحداث تأمين للأمومة من خلال الضمان الاجتماعي للتغلب على المعيقات والمشاكل التي تعترض تطبيقه حالياً وعلى النحو الذي يعزز من مشاركة النساء في سوق العمل وزيادة نسب تشغيلهن.

أما السياسات التي تطرقت لها وثيقة الأجندة الوطنية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥) من خلال برامجها التنفيذية المختلفة في مجال توسيع سوق العمل ومرونته هي:

- تحسين نوعية التعليم وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة.
- تحسين بيئة التعليم في الجامعات.
- تطوير قطاع البحث العلمي.

٦-٢-٢ سياسات الانفتاح الاقتصادي

- تعزيز موقع المنتج الأردني في الاسواق العالمية من خلال الاتفاقيات الدولية.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة ومستدامة.
- تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمسائلة.
- إعادة هيكلة القطاع العام ليكون أكثر انتاجية وفعالية.
- توطين التكنولوجيا والتقنية.
- زيادة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي.

أما السياسات التي تطرقت لها وثيقة الأجندة الوطنية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥) من خلال برامجها التنفيذية المختلفة في مجال الانفتاح الاقتصادي هي:

- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمبتدئة.
- رفع كفاءة تخصيص الموارد.

٦-٢-٣ سياسات تعبئة المدخرات وحفز الاستثمار

- تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة التنافسية.
- تعزيز دور المناطق التنموية بما يخدم البيئة الاستثمارية (والتي تشمل المدن الصناعية والمناطق الحرة).
- تحفيز المدخرات الوطنية وتهيئة بيئة الأعمال والبيئة الاستثمارية بما يكفل تنويع المبادرات الاستثمارية المباشرة وتعظيم الفائدة منها سواء في التوظيف المجزي، والقيمة المضافة الناجمة عن استقطاب الادارات والتقنيات المطورة.
- إيجاد التشريعات والأطر القانونية التي من شأنها توسيع نشاط برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها لتعظيم تنافسيتها وتحفيز الصادرات الوطنية ذات القيمة المضافة العالية في قطاعي الصناعات والخدمات في ظل اقتصاد يهدف الى
- تنمية الصناعات الثقيلة.
- توجيه المستثمرين للاستثمار في المناطق الأقل كثافة سكانية من خلال تفعيل التشريعات، وتأمين التسهيلات وتوفير البنية التحتية الداعمة للاستثمار بهدف توطين السكان والحد من الهجرة الداخلية لهم.

أما السياسات التي تطرقت لها وثيقة الأجندة الوطنية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥) من خلال برامجها التنفيذية المختلفة في مجال تعبئة المدخرات وتحفيز الاستثمار هي:

- بناء إطار مؤسسي استثماري يضمن التنسيق بين الجهات والسياسات الاستثمارية.
- ترويج وجذب الاستثمارات الاجنبية وتمكين الاستثمارات المحلية.

- زيادة جاذبية الأردن للاستثمار من خلال الاهتمام بمستوى الخدمات المقدمة للمستثمرين (بنية تحتية، تشريعات).

٦-٢-٤ سياسات الحماية الاجتماعية

- التوسع في تقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية، وتحسين نوعيتها، وضمان رضا متلقيها
- تطوير برامج التمكين المجتمعي؛ لضمان إدماج المستفيدين منها في أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية.
- التوسع في برامج ومشاريع الإرشاد الأسري بشكل عام، والمقبلين على الزواج بشكل خاص.
- تعزيز مفهوم العمل الأهلي التطوعي التنموي، وتوسيع نطاقه.
- تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتوسيع قاعدتها.

أما السياسات التي تطرقت لها وثيقة الأجندة الوطنية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥) من خلال برامجها التنفيذية المختلفة في مجال الحماية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي هي:

- اتباع سياسة اجتماعية وطنية شاملة معتمدة على مفهوم التنمية البشرية المستدامة
- تمكين الشرائح الفقيرة فقراً مطلقا اقتصادياً
- تحسين نوعية المساكن وخدمات البنية التحتية لمناطق الفقراء وذوي الدخل المتدني

٦-٣ سياسات الحماية الاجتماعية والإعداد لمرحلة ما بعد الفرصة السكانية

تتاح «الفرصة الديموغرافية» لفترة محدودة من الزمن وتنتهي بوصول الزيادة الكبيرة في الفئة العمرية الصغيرة التي تحققت في المرحلة الثانية، ودخلت سوق العمل في المرحلة الثالثة، إلى سن التقاعد في المرحلة الرابعة.

وعليه، فان المجتمع المسن الذي ترتفع فيه نسبة كبار السن يفرض تحديات ينبغي أن يستعد لها الاقتصاد من خلال السياسات المناسبة، والتي يجب أن تشمل -على سبيل المثال لا الحصر- الآتي:

- التأكيد على ضرورة تغطية وشمول القوى العاملة بتأمينات الضمان الاجتماعي لا سيما تأمين الشيخوخة والذي يعتبر من ركائز الحماية المعيشية خصوصا في المرحلة التي تتبع الفرصة السكانية (كما هو مدرج في الأجندة الوطنية).
- الالتزام بالإصلاحات التقاعدية لتعزيز الديمومة المالية للأنظمة التقاعدية على النحو الذي يضمن تأدية الالتزامات تجاه الأجيال القادمة خصوصا في ضوء تنامي الفئات المشمولة بتأمينات الضمان الاجتماعي واعتمادها على الدخل المتأتي من هذه التأمينات.
- دعم الجهود المبذولة لاستحداث تأمينات جديدة تكون الحاجة اليها أكثر الحاحاً في ضوء معطيات الفرصة السكانية مثل: (تأمين التعطل عن العمل، تأمين الأمومة وغيرها).
- توفير الدعم اللازم وبمختلف أشكاله لتوسيع نطاق الفئات والخدمات المشمولة بالتأمين.
- مراجعة وإعادة صياغة الأنظمة التقاعدية بما يكفل مواءمتها واستفادتها من الفرصة السكانية.
- تطوير خدمات الصحة الوقائية والعلاجية والنفسية للمسنين.

٧- آليــة المتابعــة

يحتاج تحقيق الوصول إلى الفرصة السكانية إلى رصد التقدم نحوها ومتابعتها على المستوى الوطني، ويتم ذلك على النحو التالي:

- العمل على انتهاج السياسات المقترحة في هذه الوثيقة والتي لم تنتهجها المؤسسات سابقاً في الاستراتيجيات والبرامج والخطط التنموية بما فيها البرنامج التنفيذي التنموي الحالي ٢٠٠٩-٢٠١١ بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمؤسسات الوطنية الأخرى.

- يعمل المجلس الأعلى للسكان على نشر الوعي وكسب التأييد لدى المؤسسات الوطنية المختلفة (الحكومية والأهلية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني) للوثيقة والتأكد من إدراج مؤشرات الأداء المتعلقة بهذه السياسات وبرامج ومشاريع العمل المتعلقة بها ضمن الخطط التابعة للبرامج التنفيذية المختلفة.

- تتولى الوزارات والجهات المعنية بالفرصة السكانية رصد التقدم في مؤشرات الأداء المتعلقة بها، وتقوم بتزويد وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتقارير دورية حول انجازاتها في تنفيذ خططها وبرامجها ذات العلاقة.

- تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة التقدم في مؤشرات الأداء المتعلقة بالسياسات ويتم تزويد المجلس الأعلى للسكان بها بشكل دوري.

- يعمل المجلس الأعلى للسكان على إعداد تقرير وطني يبين تقدم الأردن نحو تحقيق واستثمار الفرصة السكانية بشكل دوري بالتنسيق مع جميع الجهات الوطنية ذات العلاقة.

ملاحـق الـوثيـقـة

ملحق رقم (١)
سيناريوهات وثيقة سياسات الفرصة السكانية

السيناريو الأول (الثابت) ٢٠٠٧-٢٠٥٠ ويفترض:

- ثبات نسبة الجنس بين المواليد عند ١٠٤ ذكر لكل مئة أنثى.
- أن يبقى معدل الإنجاب الكلي لعام ٢٠٠٧ (٣,٥٩ مولود للمرأة في سن الانجاب) على حاله في المستقبل، أي من بداية فترة الإسقاط
  وحتى نهاية فترة الإسقاط في عام ٢٠٥٠.
- بقاء معدلات الإنجاب حسب العمر على حالها في عام ٢٠٠٧.
- تطبيق جدول الحياة النموذجي الإقليمي "كول-دميني شرق".
- أن يرتفع العمر المتوقع للذكور من ٧٠,١ عام ٢٠٠٧ إلى ٧٣,١ سنة عام ٢٠١٧ ويبقى عند هذا المستوى بعد ذلك، أما العمر المتوقع للإناث فيرتفع من ٧٢,٩ عام ٢٠٠٧ إلى ٧٦,٩ سنة في عام ٢٠١٧ ويبقى على هذه الحال بعد ذلك أي حتى عام ٢٠٥٠.
- أن صافي الهجرة الدولية هو صفر. (لتضمين الهجرة الدولية في الإسقاطات نحتاج إلى بيانات دقيقة عن أعداد المهاجرين وتوزيعهم حسب فئات العمر والجنس وهي بيانات غير متاحه في الوقت الحالي)
- لم يتم تنفيذ الإسقاطات حسب الحضر والريف.

السيناريو الثاني (المستهدف أو سيناريو الفرصة السكانية) ٢٠٠٧-٢٠٥٠ ويفترض:

- حدوث انخفاض في معدل الإنجاب تدريجياً من ٣,٥٩ مولوداً للمرأة في سن الانجاب عام ٢٠٠٧ إلى ٣,١ مولوداً للمرأة في سن الانجاب عام ٢٠١٢ حسب خطة العمل الوطنية للصحة الإنجابية، وإلى ٢,٥ مولوداً للمرأة في سن الانجاب عام ٢٠١٧ (حسب أهداف الأجندة الوطنية) وإلى مستوى الإحلال ٢,١ مولوداً للمرأة في سن الانجاب بحلول عام ٢٠٣٠ وما بعده، واستكملت معدلات الإنجاب رياضياً لجميع السنوات الواقعة بين السنوات المشار إليها وهي: ٢٠٠٧-٢٠١٢، ٢٠١٢-٢٠١٧، ٢٠١٧-٢٠٣٠.
- تم الحصول على معدلات الإنجاب حسب العمر من نمط الإنجاب الآسيوي الموجود في برمجية الإسقاطات السكانية DemProj.
- أما الافتراضات الأخرى المتعلقة ببقية مكونات التغير السكاني فهي نفسها المبينة في السيناريو الأول أعلاه.

السيناريو الثالث٢٠٠٧-٢٠٥٠:

- يماثل هذا السيناريو السيناريو الثاني في كافة الافتراضات وتحديداً في حصول انخفاض في معدل الإنجاب تدريجياً من ٣,٥٩ مولوداً للمرأة في سن الانجاب عام ٢٠٠٧ إلى ٣,١ مولوداً للمرأة في سن الانجاب عام ٢٠١٢ حسب خطة العمل الوطنية للصحة الإنجابية، وإلى ٢,٥ مولوداً للمرأة في سن الانجاب عام ٢٠١٧ (حسب أهداف وثيقة الأجندة الوطنية للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٥)، ولكن يختلف عنه في سنة الوصول إلى معدل إنجاب عند مستوى الإحلال ٢,١ مولوداً للمرأة في سن الانجاب بحلول عام ٢٠٤٠ وما بعده بدل عام ٢٠٣٠. وكما في السيناريو السابق استكملت معدلات الإنجاب رياضياً لجميع السنوات الواقعة بين السنوات المشار إليها وهي: ٢٠٠٧-٢٠١٢، ٢٠١٢-٢٠١٧، ٢٠١٧-٢٠٤٠.

ملحق رقم (٢)
الافتراضات والمدخلات والمنهجية المتبعة في اجراء الاسقاطات السكانية لوثيقة سياسات الفرصة السكانية

- أن نسبة الجنس بين المواليد هي النسبة القريبة من النسبة الطبيعية المعتادة، وتبلغ ١٠٤ مولود ذكر لكل مئة مولود أنثى.

- أن معدل الإنجاب الكلي لعام ٢٠٠٢ هو ٣,٦٧ مولوداً للمرأة في سن الانجاب ولعام ٢٠٠٧ هو ٣,٥٩ مولوداً للمرأة في سن الانجاب (١٥-٤٩ سنة من العمر)[١٩] واستكمل رياضياً للسنوات الواقعة بين هاتين السنتين، وتم استخدام الإجراء نفسه بالنسبة لمعدلات الإنجاب حسب العمر للسنوات الواقعة بين هاتين السنتين، وتم اجراء كل هذا للحصول على معدلات الإنجاب للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وهي من الأعوام الواقعة بين ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

- استخدام جدول الحياة النموذجي الإقليمي «كول-دميني شرق» وفقاً لما هو مستخدم في دائرة الإحصاءات العامة.

- بقاء العمر المتوقع وقت الولادة ثابتاً للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (٧١ سنة للذكور و٧٢ سنة للإناث).

- لم يتم أخذ صافي الهجرة الدولية في السنوات القادمة بالحسبان، ولكن الإسقاطات اشتملت على السكان غير الأردنيين (عدم توفر مصادر بيانات شاملة عن الهجرة).

- قُدر عدد السكان غير الأردنيين في عام ٢٠٠٧ -فيما عدا العراقيين- على أساس نسبتهم في التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤ والبالغة ٠,٠٤٩.

- افترض أن عدد العراقيين في الأردن هو ٤٥٠ ألفاً عام ٢٠٠٧ حسب تقدير مبني على مسح قامت به دائرة الإحصاءات العامة في تلك السنة، وتم شمولهم في الإسقاطات السكانية، وأُفترض أن تركيبهم العمري يشبه التركيب العمري للأردنيين للعام نفسه، وكذلك الحال بالنسبة لبقية الخصائص السكانية للعراقيين وهي نسبة الجنس ومعدلات الإنجاب والعمر المتوقع عند الميلاد.

اعتمدت الإسقاطات السكانية على طريقة مكونات أو عناصر التغير السكاني، وتم القيام بها باستخدام البرمجية الحاسوبية DemProj. والمعلوم أنه قد انتشر استعمال هذه البرمجية التي طورتها «مجموعة المستقبل» على حساب البرمجيات الأخرى التي وضعت إما من قبل قسم السكان في الأمم المتحدة أو من قبل مكتب التعداد الأميركي. ويمكن للبرمجية توفير إسقاطات سكانية لغاية خمسين عاماً موزعة حسب بعض المتغيرات كالعمر والنوع والحضر والريف أيضاً. ومن ميزات هذه البرمجية أيضاً أنها مرتبطة ببرمجيات أخرى مثل RAPID التي يمكن استخدامها لتنفيذ إسقاطات في قطاعات أخرى تعتمد كلها على الإسقاطات السكانية وهي قطاع التعليم والصحة وسوق العمل.

وقد تم استخدام الافتراضات الرئيسية العامة السابقة الذكر في تنفيذ إسقاطات لسكان الأردن (الأردنيين وغير أردنيين) كلاً على حدة (أخذت الوثيقة بعين الاعتبار تقديرات مجموعات السكان التي تقيم بالأردن بشكل دائم)، وللفترة ٢٠٠٧-٢٠٥٠ ووفقاً للثلاث سيناريوهات، ملحق رقم (١).

(١٩) دائرة الاحصاءات العامة/ نتائج مسح السكان والصحة الاسرية للأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧

الافتراضات الخاصة باسقاطات التعليم:

- تم افتراض ثبات معدلات الالتحاق للمراحل التعليمية المختلفة كما هي في سنة الأساس (عام ٢٠٠٧) طيلة مدة الاسقاطات حتى عام ٢٠٥٠ وذلك باعتبار أن متغير عدد السكان هو المؤثر الأساسي في الفرصة السكانية.

الافتراضات الخاصة باسقاطات الوضع الاقتصادي:

- تم استخدام أسلوب الاسقاط المستقبلي الذي أعدته الامم المتحدة لتنفيذ الاسقاطات المتعلقة بقوة العمل خلال فترة الاسقاطات (٢٠٠٨-٢٠٥٠)، حيث تم الاستناد إلى معدلات المشاركة الاقتصادية التفصيلية حسب العمر لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ من نتائج مسح العمالة والبطالة الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة في العامين المشار إليهما لتوقع ما ستكون عليه هذه المعدلات خلال سنوات الاسقاطات ومن ثم تم استخدام تلك المعدلات للحصول على حجم قوة العمل في كل فئة عمرية (١٥-٦٤ سنة).

- تم تنفيذ الاسقاطات المتعلقة بعدد فرص العمل المستحدثة بناء على عدد فرص العمل المشاهدة خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ والتي تم رصدها من خلال مسح فرص العمل المستحدثة الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة خلال العامين المشار إليهما. وقد تم الحصول على عدد فرص العمل المستحدثة خلال فترة الاسقاطات استنادا إلى حجم قوة العمل في تلك السنوات آخذين بالاعتبار نسبتها إلى قوة العمل المشاهدة في السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

- اعتماد الفرضيات المدرجة في الأجندة الوطنية لعام ٢٠١٧[٢٠] فيما يتعلق بنسبة مشاركة المرأة في سوق العمل ٢٠٪ مع افتراض ثباته حتى نهاية فترة الاسقاطات ٢٠٥٠

(٢٠) الأجندة الوطنية للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٥، المجلد الأول

ملحق رقم (٣)
مؤشرات تحقيق النمو الاقتصادي (٪)

المؤشر	سنة الاساس ٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
معدل البطالة [٢١]	١٤	١٢,٧	١٢	٩,٥	٧	٦	٦
معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة للمرأة [٢٢]	١١,٩	١٤,٢	١٥,٢	١٧,٥	٢٠	٢٢,٥	٢٥
متوسط النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي [٢٣]	٦,٢	٧,٩	٤	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢

(٢١) تم اعتماد نفس النسبة التي اعتمدت لنسبة الانخفاض بالبطالة في البرنامج التنفيذي للأجندة الوطنية مع التثبيت على ٦ بعد ٢٠٢٥ كونها النسبة العالمية المثلى.

(٢٢) تم اعتماد نفس النسبة التي اعتمدت لنسبة الإرتفاع في معدل المشاركة في البرنامج التنفيذي للأجندة الوطنية.

(٢٣) وهو الهدف المعتمد في وثيقة الأجندة الوطنية للعام ٢٠١٧.

مرفقات الوثيقة

مرفق رقم (١)
قائمة أعضاء اللجنة التوجيهية

بناء على قرار رئاسة الوزراء رقم ٢٥أ/١١/٤/٨٧١١ تاريخ ٢٠٠٧/٥/٨، تشكلت اللجنة التوجيهية للعمل على الإعداد للفرصة السكانية في الأردن برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية كل من:

١- وزير التربية والتعليم
٢- وزير التعليم العالي والبحث العلمي
٣- وزير العمل
٤- وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
٥- وزير التنمية الاجتماعية
٦- وزير الصحة
٧- رئيس ديوان الخدمة المدنية
٨- أمين عام المجلس الأعلى للسكان (مقرراً)
٩- رئيس المجلس الأعلى للشباب
١٠- مدير عام دائرة الإحصاءات العامة

بالاضافة الى مندوب عن كل من:

١- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
٢- مؤسسة التدريب المهني
٣- صندوق المعونة الوطنية
٤- مؤسسة المدن الصناعية
٥- مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
٦- نقابة الأطباء
٧- نقابة المهندسين
٨- جمعية البنوك
٩- غرفة صناعة الأردن
١٠- غرفة تجارة الأردن
١١- الصندوق الأردني الهاشمية للتنمية البشرية
١٢- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسكان
١٣- ثلاث أكاديميين من الجامعات الأردنية
١٣- ثلاث كتاب صحفيين

مرفق رقم (٢)
قائمة أعضاء اللجنة الفنية

اشتملت اللجنة الفنية التي شكّلها المجلس الأعلى للسكان لاعداد «وثيقة سياسات الفرصة السكانية» على مجموعة من الأشخاص وممثلين عن الجهات التالية:

١- معالي د. منذر المصري
٢- عطوفة السيد محمد الخصاونة
٣- عطوفة د. خالد الوزني
٤- عطوفة السيدة ريم بدران
٥- سعادة السيد يوسف منصور
٦- سعادة السيد مخلد العمري
٧- سعادة د. رويدة رشيد
٨- سعادة السيد عبد العزيز فرح
٩- سعادة د. عيسى مصاروة
١٠- سعادة د.منال الفقي
١١- سعادة م. علي نصرالله
١٢- سعادة السيد دوغلاس هيسلر
١٣- سعادة د. فواز الرطروط
١٤- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
١٥- وزارة التربية والتعليم
١٦- وزارة العمل
١٧- وزارة التنمية الاجتماعية
١٨- وزارة الصحة
١٩- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
٢٠- وزارة الداخلية
٢١- دائرة الاحصاءات العامة
٢٢- صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٣- غرفة صناعة الأردن
٢٤- غرفة تجارة الأردن
٢٥- مؤسسة المدن الصناعية
٢٦- مؤسسة التدريب المهني
٢٧- المجلس الوطني لشؤون الأسرة
٢٨- الجامعة الأردنية
٢٩- جامعة مؤتة
٣٠- جامعة البلقاء التطبيقية
٣١- نقابة الأطباء
٣٢- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
٣٣- مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
٣٤- فريق المساندة الفنية/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٣٥- جمعية البنوك
٣٦- مؤسسة نحو التميز للاستشارات

The Higher Population Council
Tel: +962 6 5560741 Fax: +962 6 5519210
P.O.Box 5118 Amman 11183 Jordan

www.hpc.org.jo

المجلس الأعلى للسكان
تلفون: ٥٥٦٠٧٤١ +٩٦٢ ٦ فاكس: ٥٥١٩٢١٠ +٩٦٢ ٦
ص.ب ٥١١٨ عمان ١١١٨٣ الأردن
شارع فائق حمدين – عمارة رقم ٧